

٥٥٦٠
١١٧



Copyright © King Saud University

٢١٧.٣

أ.ج

الأشياء والنظائر في الفروع ، تأليف الجلال السيوطي ،
عبد الرحمن بن أبي بكر - ٥٩١١ هـ . كتب في القرن الرابع
عشر الهجري تقديرا .

٢٨ ق

٢١ ص

٢٤٨٥٨ اسم

نسخة جيدة ، حديثة ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ معتاد ،

٥٥٦٠

طبعة مطبوع .

الأعلام ٤ : ٧١ ، مكتبة الجلال السيوطي ٦٩-٧٢

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ .

بسم الله الرحمن الرحيم

تحرك يا من تنزل في كماله عن الاشياء والنظائر وتقدس في جلاله عن ان
تذكر الذبصار او تحيط به الزفا را وتعب عند الضائر وتأنز بالكبائر
وترى بالعظمة فمن نازعه واحدا منها فز المقصور البائر وشهد ان لا اله الا
الله وحدك لا شريك لك شهادة يلوح عليها الاخلاص اهاير قبح
قاله باعظم البشائر بعد تبلي السائر وشهد ان سيدنا محمد عبدك
ورسولك افضل من نسله من ظهور الدماثل وبطون الحرار واخرجه
من خيرات اخرجت للناس فهديت به كل حائر وارديت به كل حائر
ومحيت به مظالم الجاهلية واجيت به معالم الاسلام والشعار و
عدت المقام المحمور وشفعت في الصغائر والكبائر وكبرين شراف
ديك القويم حتى ورت من بعد اول البصائر صلى الله عليه و
على آله وصحبه ذوي الفضل السائر صلاة وسلاما بعدهما يوم
القيامة من اعظم الذخائر لمن ماسا الفلك الحاري ودار الفلك الدار
اما بعد فعلم الفضا بحجج زارحة ورياضه ناضحة ومجود من احرم
واصوله ثابتة مقررة وفروعها ثابتة محممة لا يفتني بكثره الرقاق كثر
ولا سلب على طول الزمان غزاه اهل قوام الدين وقوام
وانتظامهم ورثة الانبياء وهم لينضار في الدهاء ويستغاث
في الشدة والرخاء ويحتدي كنجهم الكمار والهم المفرغ في الاخرة
والاولى والمرجع في التدريس ولفتنا وهم المقام المرتفع على الزهدة
العليا وهم الملوك ارباب الملوك تحت اقدامهم في تصاريق افواههم
واقلامهم وهم الذين اذا طامخت الحرب ازر الدمان الى اعلاهم

وهم

وهم القوم كل القوم اذا افتخر كل قبيل باقوامهم
بينهم الوجوه كرميت احاسبهم شمع الزنوف من الطراز الاول

ولقد نوحوا هذا الفقه فونوا وانواعا وقطاولوا في استنباطه بدوا وبعاء
وكان من اجل الانواع تطاير الفروع واشباهها وضم المفردات الى الاختلاف
واسطاحها واعلم ان هذا الفن كدبيرك بالتمني ولا ينال بسوف واعلم
ولو اني ولا يبلغه الا من كشف عن ساعد الجود وشم واعتزل اهل
وشت المنزر وحاض البجار وخالط العجاج ولا زهر التردد الى
الزواجر في الليل الداج يارب في التكرار والمطالعة بركة واصلا ونصب
نفس للتأليف والتحرير بياناً ومقايلا ليس له هذا المصطلح تحلها
او متصعبة عزت على القاصدين فيرتقى البرا ويحلها يرد عليه
ويرد واذا عذر جاهل لا يصيد قد ضرب مع الذقدين بسهم
والغير يضرب في حد يدابر وحلق على الفضائل واغنى الثوارر
وليس على الله بمبتكر ان يجمع العالم في واحد
يفتح المرام الموهلة الشاق ويفتح الزواجر المرتجة اذا قال الغبي لوطاه
ان يدك لربك رقة ردها الى جوف افرا او شربت عند نارة اقتصر
ولو انز في جوار السما لم نقد يميز بين الهباب والرياح ونظر الحكم ان اختلفت
الآراء بفصل القضاء وفكر لرباني عليا تمويه الغيباء وفهم ناقب لوان
المسئلة من خلف جبل قاف لخرق حتى يصل اليراء من وراء على ان ذلك
ليس من كتب العبد وانما هو فضل الله يؤتبه من لتيار كهل طاب
ما جمعت من هذا النوع جميعا وتبعت نظائر المسائل اصولا وفروعا
حتى اقيمت من ذلك مجموعا جميعا وابيت منذ تاليف لطيف

لا مقطوعا فضلا ولا ممنوعا ورتبته على كتب سبعة الكتاب الاول
 في شرح القواعد الخمس التي ذكرها اصحاب ان جميع مسائل الفقه ترجع
 الى الكتاب الثاني في قواعد حكمية يخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الحكيمة
 وهي اربعون قاعدة الكتاب الثالث في القواعد المختلف فيها لا يطلق
 فيها الترجيح لظهور دليل احد القولين في بعضه ومقابلته في بعض وهي عشرة
 قاعدة الكتاب الرابع في احكام يكثر فيها ويصح بالفقيه جعلها احكام
 الناسى والجاهل والمأثم والناسم والمجنون والمعتق والسكران والصبي
 والعبد والمعتق والاشقي والخنثى والمخبر والاعمى والمأثم والمجان
 والمخارم والولد والوطئ والعقود والفسوخ والصرح والكسائي
 والعرض والكتاب والانتاخر والملك والدين وضمن المثل وادعى
 المثل ومهر المثل والذهب والفضة والمسكن والمخارم وكتب الفقيه
 صلاح الحدي والرطب والعنف والشرط والتعليق والاستثناء
 والدمر والمحرر والاستعانة والعدالة والدمار والفساد والغياب
 والتجمل والاحداد والتحمل والتعديس والموالة وفروض الكفاية ومنها
 والفروا حرم والمساعد وغير ذلك وفي ضمن ذلك قواعد وفوائد كثيرة
 ومنها ما تدبر الناطر وتراخا طر الكتاب الخامس في نظائر الابواب
 اعني التي هي من باب واحد مرتبة على ابواب الفقه والمخاطبة بهذا الباب
 والذي يليه المتداولون الكتاب السادس فيما افرقت فيه الابواب المتناجحة
 الكتاب السابع في نظائر شتى واعلم ان كل كتاب من هذه الكتب سبعة
 لو افرق بالتصنيف لكان كتابا طويلا بل كل ترجمة من تراجم تصالح ان
 تكون مؤلفا حافلا وقد صدرت كل قاعدة باصلا من الحديث والآثر

قوله وسدس الحدي
 لا يوجد في هذه التسمية
 وذكر ذلك الرطب العف
 وذكر ذلك الحفر والاشعة
 مهر

وحديث كان في الحديث ضعف اعلمت جري في تتبع الطرق والشواهد وتقوية
 على وجه مختصر وهذا الامر لا يرى عليك الآن فقير بقدر علمه ولزمت بوجه
 اليه ولت اذا تأملت كتابي هذا علمت انه مخبئة عمر وضيق دهر حوى من
 المباحث المزهات والعيان عند نزول الامارات وانما مقتضيات المسائل المدلهمات
 فاني عمدت الى مقتضيات ففتحت ومعضلات ففتحت ومطارات فاختصرت
 غرائب قل ان توجد منصوصة فقصصا واعلم ان احامل الى على يد هذا الكتاب
 التي كتبت من ذلك الامور جاليفا في كتاب سميته بشارد الفوائد في الضوابط
 والقواعد فرائيه وقع موقعا حسنا من الطلاب والبنح من كثير من ادبي الزايب
 وهو بالنسبة الى هذا الكتاب كقطرة من قطرات بحر وقدرة من شذرات بحر
 وكاني بالناس وقد افرقت فراقا فرقة قد انطوى على احسن جنودهم وكيف
 يقاس من نشا في حجر العلم منذ كان في ممره وراى فيه غلاما من كتابا واولا
 حتى وصل الى قصده بدخل اقام سنوات في لهو ولعب وقصع او فانا يجتري
 فيرا او يكتب حتى لاحت منه القاتنة الى العالم فنظف فيه وما احتسم وضع
 منه بجللة القسم ورضي بان يقال عالم وما استمد

انا ابن دارة معروف برأى به وهل يدعى بالناس من عار
 على اني لا اقبل على الحساب والارباب ولا اكل على طلب المعالي بالكتاب
 لنا وان كنا ذوي حسب يوما على الحساب نتكل
 بنبي ما كانت او آلتنا شتى ونفعل مثل ما فعلوا
 واكثر هذه الفرقة ان تزدري بالكتاب والمخوخة افتخارها وتلك شطة
 ظاهرها عارها ولو انصفت لعرفت ان ذلك من سمات المدح لرمي
 وصمات القدر وكفى بالبرد عيلا عند ادنى الزايب ما ورد مرفوعا وموقوف

ما أوتي عالم علما الا وهوناب وفرقة غلب عليها الجدل المركب وبعد غلبه طريق
اخيرة فتنك لا تبرح جدلا ولا تعنى مقالا ولا تحسن جوابا ولا تسألوا ليس
لراي الادل اكل الحرام والخوض في اعراض الزام وخص الناس من راي الليل بياض
فرزه لا تصلح لخطاب ولا توهل ازاعات لاد تعاب والسلام وقرية آناها
الله هداها والهمم تقوها ونزكها مولها فزات محاسنة وسناها فزات
التي لا تشنها فاعترفت بشكرها وثناها واعترفت من اجربها ولم يلوها
عذل عازل ولا تشنها وارثفت من كوفوس حياها وانتشفت من شذا
عرف سناها وهذه طائفة لا تطايرها ولا تسع بجربها فوق الأرض فزات
فيهاها الله وبياها ومطر عليها كتاب فضلها وبياها فصل
اعلم ان فن التشبيه والنظائر فن عظيم به يطالع على حقائق الفقه ويذكر
وما خذه وسرره ويعبر في فهمه واستحضاره ويقدر على الاحكام
والتميز ومعرفة احكام المسائل التي ليست بمسطورة والحوادث والوقائع
التي لا تنقضي على عمر الزمان ولهذا قال بعض اصحابنا الفقه معرفة النظائر
وقد وجدت من كلام الزمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه اخبرني شيخنا
الامام تقي الدين الثمني انا احسن بن عبد الكريم انا ابو العباس احمد بن
يوسف حج وكتب الى علي بن عبد الله محمد بن مفضل الكاهلي عن محمد بن علي
الحاروي قال انا الحافظ ابو محمد الديلمي انا الحافظ ابو كحاج بن خالد
انا ابو الفتح بن محمد بن اسماعيل بن الفضل انا ابو طاهر محمد بن احمد قال
الديلمي انا علي بن الحسن بن المقير انا المبارك بن احمد جازع انا الحسن
ابن المرتضى بالله قال انا الامام ابو حسن الدين قاضي ما ابو جعفر محمد بن
الغفاني ما عبد الله بن عبد الصمد بن ابي خذش ما علي بن يوسف تفت

الله اني احسن بن محمد عن ابي الملقح الرزقي قال كتب عمر بن الخطاب الى ابي موسى الشعري
اما بعد فان القضاء فضيلة محكمة وسنة متبعة فافهم ان الابد فان لا
ينفع تكلم بحق لا نقانير لا عيافك فضا قضيت راجعت فيه نفسك
وهديت فيه لرشدك ان تراجع الحق فان الحق قد تم وراجعت الحق حذر
من التعادي في الباطل الفهم الفهم فيما يحتاج في صدك مما لم يبلغك في
الكتاب لسنه اعرف الامثال والتشابه ثم من الامر عندك فاعمد الى العبد
الى الله واشهر ما الحق فيما ترى هذه قطعة من كتاب وهي صريحة في الامر
بمتبع النظام وحفظ القياس على ما ليس بمنقول وفي قول فاعمد الى اصله الى
رشدك يا بني الله استمع الحان من النظائر ما يخالف نظير في الحكم لمذكر خاص به
وهو الفن المسمى بالفرق الذي يذكر فيه الفرق بين النظائر المتعدية بقول
ومعنى المختلفة حكما قلنا وفي قول فيما ترى استمع الى ان المحترق انما
يظن بما نظنه صوابا وليس عليا ان يدرك الحق في نفس الامر ولان يصل
الى اليقين والحان المحترق لا يقلد غيره الكتاب الاول في شرح القواعد
التي ذكرها اصحابنا ان جميع مسائل الفقه ترجع الى احدى القاضيين ابو عبد الله
ان بعض ائمة الحنفية ان بعض ائمة الحنفية يراه بلغزان الامام ابا طاهر
الدياس اما الحنفية بما ذكره النهر رجميع مذهب ابي حنيفة الى سبعة
عشر قاعده فافهم ان ابو طاهر ضريه وكان يكرر كل ليلة تلك القواعد
بمسجد بعد ان يخرج الناس فالتقى الرهوي بالحصير المسجد وسرد من تلك
القواعد سبعة فحصلت للهروي حلة فحسن له ابو طاهر ففهمه واخرج منها
المسجد ثم لم يكررها فيه بعد ذلك فرجع الرهوي الى اصحابه وتلى عليهم تلك
السبعة قال القاضي ابو سعيد فلما بلغ القاضي حيا ذلك وجميع

مذهبنا في الخاريج قواعد الروي اليقين ليزال بالشك واصل ذلك قول
صلى الله عليه وسلم ان الشيطان ليأتي أحدكم وهو في صلاته فيقول
أحدثت فلا يعرف حتى يسمع صوتا أو يجدر بها والثانية المشقة تجلب
التيسر قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال صلى الله
عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة والثالثة الضر يزال واصل قول
صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار والرابعة العادة محكمة لقول صلى الله
عليه وسلم ما أراكم مسلمون حسنا من عند الله حسن انتهى قال بعض المتأخرين
في كون هذه الأربع دعائم الفقه كله نظرا فان غالب الرجوع إلى الرواية
وتكلف وضم بعض الفضلاء إلى هذه قاعدة خاصة لقول صلى الله عليه
وسلم انما الأعمال بالنيات وقال بنو الإسلام على خمس والفقه على
قال العامة وهو حسن جدا فقد قال الإمام الشافعي يدخل في هذا الحديث
ثلاث العلم وقلة الشيخان حج الدين السبكي التحقيق عذري انه ان ارد رجوع الفقه
إلى خمس بتكلف وتكلف وقول حماد فانما مستدراخله في الروي بل يرجع
الشيخ عز الدين ابن عبد السلام الفقه كله إلى اعتبار المصالح ومن المفسر
بل قد يرجع الكل إلى اعتبار جلب المصالح فان من المفسرين من جملنا ويقال
على هذا واحدة من هاتين الحجتين في الأدلة الثلاثة وان ارد
الرجوع بوضع فانما ترجع إلى أحسن بل على المين انتهى وهاتان ائمت
هذه القواعد وابن ما في من النظائر القاعدة الروي التي هي قاعدة
فيها ما حث الأول الأصل في هذه القاعدة قول صلى الله عليه وسلم
انما الأعمال بالنيات وهذا حديث صحيح مشهور اخرجه الأئمة الستة
غيرهم من حديث عشرين خطاب والعجب ان ما الكالم يخرص في الموطأ

أخرج

وأخرج ابن الأثير في سننه من حديث علي بن أبي طالب والدارقطني
في غرائب مالك وأبو نعيم في الحلية من حديث أبي سعيد الخدري وابن عساكر
في أماليه من حديث أنس كلهم بلفظ واحد عند البيهقي في سننه من حديث
أنس لا عمل لمن لا نية له وفي مسند الشهاب من حديث زينة المؤمن خير من عمله
وهو بهذا اللفظ في معجم الطبراني الكبير من حديث سهل بن سعد والناس
ابن سعدان وفي الفرزدق الدليمي من حديث أبي موسى وفي الصحيح من
حديث سعد بن أبي وقاص انك لا تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله الا احب
فيها حتى ما تجعل في في امرائك ومن حديث ابن عباس ولكن حرار ونية
وفي مسند أحمد من حديث ابن مسعود رب قتل بين الصنفين الله اعلم
بنيتهم وعذابين ما جد من حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله بعث الناس
على يائهم وفي السنن الأربعة من حديث عقبة بن عامر ان الله يدخل
بالسهم الواحد اثنتي عشرة الجنة وفيه وصا بعد احتساب في صنفه الزهر عند
النسائي من حديث أبي ذر من اتى فراشه وهو يئس ان يصاب من الليل
فقلته حينه حتى يصبح كتب له ما يئس وفي معجم الطبراني من حديث مهيب
ايما رجل تزوج امرأة فنوس له لا يعطيه من صدقته شيئا مات يوم يموت
وهو حران وايما رجل اشترى من رجل بيعا فنوي ان لا يعطيه من ثمنه شيئا
مات يوم يموت وهو خال وفيما يصام حديث أبي أمامة من ان ابن
ربيعا وهو يئس ان يغد ياراه الله عند يوم القيامة ومن اراد ربا وهو يئس
ان لا يورثه فمات قاء الله تعالى يوم القيامة طمئت في الرأخذ بعدى بحقه
فيؤخذ من حسنة فتجعل في حسنة الاخر فانه لم تكن له حسنة
اخذ من سيئات الاخر فحلت عليه المحبت الثاني فيما يرجع إلى هذه

والوطاة وقنود لقضار والوقار والجارح والوصية والعتق والتدبير والكتابة
والطلاق والخلع والرجعة والديانة والظفر والديان والمقذف والامان وتدخل
ايضا في غير الكتابات في مسائل شتى كقصد لفظ الترحيم لمعناه ونية المعقود عليه
في البيع والشراء وعوض الخلع والمنكوصة ويدخل في بيع المال الربوي ونحوه
وفي النكاح اذا نوى ما لو صرح باي طل في القصاص في مسائل كثيرة من غير العدد
مشبهه منه كخطا وضرا او قتل العتيل في القصاص وقصد قتله على كل وقت
بشره نفسه وفي الزنا وفي السرقة فيما اذا اخذت الماله بقصد كرها
واستارها او بقصد سرقة وفيما اذا اخذ الدائن مال الدين بقصد الاستيفار
او السرقة فلا يقطع في الزنا ويقطع في السرقة وفي ادراك الدين فلو كان عليه دينان
لرجل باصدها رهن فادى احدهما ونوى بدين الرهن اخذ فاليه والقول قوله
بنيته وفي القصة بقصد حفظ او تملك وفيما اذا سلم على امره ربيع
فقال ضحت نكاح هذه فان نوى به الطلاق كان تعيينا لاختيار النكاح
وان نوى الفراق او طلق حمل على اختيار الفراق وفيما لو طلق امرأته وهو طاهر
زوجها محرمة فان الولد ينفق حرا وفيما لو طلق امرأته وهو طاهر
عدم حمل كمن طلق امرأته بعقد زنا اجنبية وانما زنا فانه حرام حليلته
او قتل من يعتقد معصوما بان انه يتحقق معه او تلف ماله فيمنعه لغو
فبان انه ملكه قال الشيخ عز الدين يجرى عليه حكم الفاسق لجرأته على الله
لان العدالة لما شرطت لتحصيل الثقة بصدقه وذكر الزمان وقد انخرمت الثقة
بذلك لجرأته بالارتكاب ما يعتقد كبره قال وما مفسد الاخرة فلا يعذب
تعذيب زان ولا قاتل ولا اكل مال حراما لان عذاب الاخرة مرتب على ترك
المفسد في الغالب كما ان ثوابا مرتب على ترتيب المصالح في الغالب والظاهر انه

لا يعذب

لا يعذب تعذيب من ارتكب صغيرة لاجل جبراته وان تراك احرمته بل عذابا متوقفا
بين الصغيرة والكبرى وعكس هذا من وطى اجنبية بطن امرأته حليلته
لا يرتب عليه شئ من العقوبات والمعاذات المرتبة على الزنا باعتبار بنية
ومقصده فتدخل البنية ايضا في عصير العنب لقصد الخلط او الحزب
وفي الزنا فوق ثلاثة ايام فانه حرام ان قصد الهجر والافلا ونظير ايضا
ترك الطيب والزينة فوق ثلاثة ايام لموت غير الزوج فانه ان كان بقصد
الاحرام حرم والافلا وتدخل ايضا في قطع السفر وقطع القرارة في الصلوة
وقرارة القرآن حينا بقصده او بقصد الذكر وفي الصلوة بقصد الافحام
وفي غير ذلك وفيما يجعل ان التزم جعل او شاركه غيره في العمل ان قصد
اعاقته فله كل يجعل وان قصد العمل للمالك فله قطع ولو شاركه
وفي الذبايح فزده سبعون بابا واكثر دخلت في ذكر البنية كما ترى فعلم
بذلك فساد قول من قال ان مراد الشافعي بقوله تدخل في سبعين بابا
المبالغة واذا عدرت مسائل هذه الابواب التي للنية في كل مدخل لم تقصر
عن ان تكون ثلث الفقهاء من بعده وقد قيل في قوله صلى الله عليه وسلم
نية المؤمن خير من عمله ان المؤمن يحل في اجنبية وان اطاع الله منه حياية
فقط لان نيته ان لا يرضى ابدا بالبداء لاستحرام الزمان فحوزي على ذلك
بالخالد في اجنبية كما ان الكافر يحل في النار وان لم يصح الله الرصد حياية
فقط لان نيته الكفر ما عاش المبحث الثالث
فيما شرحت البنية لاجل المقصود الا هم من تمييز العبارات من العبارات
وتمييز رتب العبارات بعضها من بعض كالوضوء والغسل يتدرج بهي
التنظيف والتبريد والعابرة والزماك عن المفطرات قد يكون للمحبة والتدبير

أول عدم الحاجة اليه والكلوس في المسجد قد يكون للاستراحة ورفع المال الغير
قد يكون لهبة أو صلوة لغرض ديني وقد يكون قربى كالصدقة والكفاية والزكاة
والذبح قد يكون لغرض النكاح وقد يكون للتقرب بابرقة الدعاء فشرعت لئلا
لتمييز القرب من غيرها وكل من الوضوء والغسل والصلاة والصوم ونحوها قد
يكون فرضا ونذرا ونفالا والتيمم يكون عند حدث واجنبية وصورتها واحدة
فشرعت لتمييز رتب العبادات بعضها من بعض ومن ثم ترتب على ذلك
امور أحدها عدم اشتراط النية في عبارة لا تكون عادة ولا تنبئ
بغيرها كالإيمان بالله والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والذكاة
لأنه متعين بصورتها نعم يجب في القراءة إذا كانت منتهية لتمييز الغرض
من غير تعلل لقول في الجواهر عند الروايات وقوله قياسا نذر الذكر
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم كذلك نعمان نذر الصلاة عليه
كلما ذكر فالذي يظهر أن ذلك لا يحتاج إلى نية لتمييز بسببه وأما الأذان
فالمستعمل لا يحتاج إلى نية وفيه وجه في البحر وكان رأى أنه يجب
لغير الصلاة كما سيأتي فوجب إليه فيه التمييز وأما حصة الجمعة ففي
اشتراطيتها والتعرض للفرعية في خلاف في الشرع والروضة بالترجيح
وفي الكفاية أن صبي عالما نذر ثبابة ركعتين ومقتضاه ترجيح الزا شرط
وجزم به الدررعي في التوسط وعني خلافا بل يجب أن لا يقصد غيره
وأما التزكك كترك الزنا وغيره فلا يحتاج إلى نية لمحصل المقصود منه وهو
اجتناب المنهى بكونه لم يوجد وإن لم تكن نية نعم يحتاج إلى في حصول الثواب
المرتبة على الترك ولما ترددت أنزلة التجاسة بين أصحابين الأفعال
من حيث أن فعل والتزكك من حيث أنزلة قريبة فلا حرج في اشتراط النية



أي في النية

في خلافه ويصح كثير من عدم تغلبا لما بينه التزكك ونظر ذلك أيضا
غسل الميت والذبح فيه أيضا عدم الاشتراط لأن المقصد منه التنظيف
لما زالت البجاسة ونظير أيضا نية الخروج من الصلاة لكل شرط والذبح
قال الأمام لأن النية تليق بالذبح لا بالترك ونظير أيضا عدم التمتع
أو القرب هل يشترط فيه نية التفريق والذبح لا لأن له حاصلة بدون
ونظير أيضا نية التمتع هل يشترط في وجوب الدم والذبح لا لأنه متعلق
بترك الذبح من الحج من المقات وذلك موجود بدون ونظير أيضا نية الخلط
هل تشترط والذبح لا لأنه انما اثر في الزكاة لا مقتضا على مؤنة واحدة
وذلك حاصل بدون ومقابل الذبح في الكل راعى جانب العبادات تقاس
غسل الميت على غسل الجنبات والتمتع على الجمع بين الصلاتين فانه جمع
بين شيئين وإن جرى في وقت نية الجمع خلاف وفي الجمع صوابا لا يشترط
فيه النية واختار البلقيني قال لأنه ليس بعمل والعمل الصلاة وصورة
الجمع حاصلة بدون نية ولهذا لا يجب في جمع التاخير نعم يجب فيه أن يكون
التاخير بنية الجمع ويشترط كون هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى
من وقتها قدر ما يعرف أن أخر بغير نية الجمع حتى يخرج الوقت ارضاف حيث يقع
عصى وصارت الأولى قضاء فكذلك جزم به الأصحاب ويقرب منه ما
ذكر النووي في شرح المذهب والتحقيق أن الذبح في الصلاة وفي كل واجب
موسع الزمان يفعل في أول الوقت أنه لا بد عند التأخير من العزم على فعله في
انتهاء الوقت والمعروف في الأصول خلاف ذلك وقد جزم به السبكي في
جمع المجموع بأنه لا يجب العزم على المؤخر وأورد عليه ما ذكره النووي فيما تقدم
فاجاب في منع المؤخر بأن مثل هذا لا يؤخذ من التحقيق ولأنه شرح المذهب

حيث يقع الغرض

وان القول بالوجوب لا يعرف الركن القاضى ومن تبين قال ولولا خلافه لكان
قلت انه هذا في اخص القول ولولا انه وجبت منصوصا في كلامه منقول
في كلام الثقات عنه لجوزت الزلل على الناقل لسفاهة هذا القول في نفس
وهو قول من يجوز في هذه المسألة الإسلامية اعتقاد ان الحاق الامرين
ليس لقائله شبهة يرتضيها محقق وهو معدود من هفوات القاضى ومن
الخطا في الدين فانما يجاب بلا دليل انتم ضابط قال بعضهم ليس لنا
عبارة يجب العزم عليها ولا يجب فعلا سوى الفار من الزحف ليجوز الد
بقصد التحيز الى فئة واذ التحيز اليك ليرجع القتال معك في الذم لان العزم
مخصص لنا في الشرع لا موجب للرجوع الامر الثاني اشتراط التعيين
فما يلتبس دون غيره قال في شرح المردب ودليل ذلك قولنا وانما الظل
امرئ مانوي وهذا ظاهر في اشتراط التعيين لان اصل النية في اول
اخذت انما الاعمال بالنيات فمن الذول الصلاة فيشرط التعيين في الواقع
بقاوى الظاهر والمقصود من هذا فلا يميز بينها الا التعيين وفي النوافل غير المطلقة
كالرواتب فيعينك باضافته الى الظاهر مثلا وكوزن التي قبله والتي بعدها كما جزم
به في شرح المردب والعيد فيعينك بالفطر والخر وقال الشيخ عز الدين ينبغي ان
ليجب التعرض لذلك لانها يستويان في جميع الصفات ملحق بالقبارات
والزواجر والصنعي والوتر والكسوف والاستسقاء فيعينك كما اشتهرت به
هذا ما ذكره في الروضة واصلا وشرع المردب في باب صفة الصلاة
ويجوز نوافل اخر من ركعتين للاحراس والطواف قال في الروايات وقد نقل
في الكفاية عن الاصحاب اشتراط التعيين فيها وصرح بركعتي الطواف
النوى في تصحيح التنبه وعدها فيما يجب فيه التعيين بالاطراف قلت

ومع بركعتي الاحرام في الناسك ومنزلة التحية فنقل في المهمات عن الكفاية
انها تحصل بمطلق الصلاة ولو بشرط في التعيين بالناسك وقال في
شرح المزاج فيه نظر لان اقلها ركعتان ولم ينوها لان يريد الاطلاق
مع التقييد بركعتين ومنزلة سنة الوضوء قال في المهمات وتجبر الحاقا
بالتحية وقد صرح بذلك الغزالي في الاحكام قلت المحرم في الروضة
في اغتراب الوضوء خلاف ذلك واما الغزالي فانه انكر في الزحوا سنة
الوضوء احلا ولا سيما ومنزلة صلاة الاستخارة وكما حذو ولا شك في
اشتراط التعيين فيها ولما من تعرض لذلك لكن قال النووي في الرد
الظاهر ان الاستخارة تحصل بركعتين من السنن الرواتب وبخية المسجد
وبغيرها من النوافل قلت فعلى هذا يتجبر الحاقا بالتحية في عدم اشتراط
التعيين ومثلا صلاة الحاجة ومنزلة سنة الزوال وهي اربع ركعات
تصلى بعد الحديث مرارا وذكرها المحاملي في الكتاب وغيره من المتجبر
انما سنة الوضوء فان قلنا باشتراط التعيين فيها فكذا والزوال لان
المقصود اشغال ذلك الوقت بالعبادة كما اشار اليه صلى الله عليه وسلم
حيث قال انما ساعة تفتح فيها ابواب السماء فاحسن بصيرتك في عمل
صالح ومنزلة صلاة التيسير والقتل ولا شك في اشتراط التعيين في
الزواجر وان كانت ليست ذلك وقت ولا سبب واما الثانية فكل سبب
مما يخرج الاحرام فيجمل اشتراط التعيين فيها ويجعل خلافا ومنزلة صلاة
الفقلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته اذا اراد الخروج الى غير
والمسافر اذا نزل منزلا ولا بد ان يطارق في يومه ركعتين والظاهر في الظل
عدم اشتراط التعيين لان المقصود اشغال الوقت او المكان بالصلاة

كالنحية ولم أر من تعرض لذلك كله ومن ذلك الصوم والمذهب المنصوص
الذي قطع به الأصحاب اشتراط التعيين فيه لتمييز رمضان من بقية
والنذر من الكفارة والفدية عن الحايبي وجب ان لا يشترط في رمضان
قال النووي وهو مستأزمر رد نعم لا يشترط تعيين اليوم على المذهب
ونظيره في الصلاة ان لا يشترط تعيين اليوم لاني الرداء ولا في القضاة
فيكون سنة فائدة الظهر ولا يشترط ان يقول يوم الخميس وقياس ما تقدم
في النوافل المرتبة لاشتراط التعيين في رواتب الصوم كصوم عرفة وحاشية
وايام البيض وقد ذكر في شرح المردب حجتا ولم نقف على نقل فيه
وهو ظاهر ان لم نقل بحصول ما ي صوم كان كالنحية كما سياتي
عن البارزي ومثل الرواتب في ذلك الصوم ذو السبب وهو الايام
الماوراء في الاستقار ومن الآثار اعني ما لا يشترط فيه التعيين
الطهارة والحج والعمرة لانه لو عني غيرها انصرف البراءة وكذا الزكوات
والكفارات خلافاً قال الشيخ في المردب كل موضع افتقر الى نية الفرض
افتقر الى تعيينه الذي يعم الفروض في الذم قاعده ما لا يشترط التعيين
له جملة وتفصيلاً اذا عني وخطا لم يفرض كتحسين مكان الصلاة وما لا
وكما اذا عني الزمان من يصلي خلفاً او يصلي في الغيم وصام الاسير
ويؤتي الدرر او القضاة فان خلافاً وما يشترط فيه التعيين فالحظا فيه
مطل لا لحظا من الصوم الى الصلاة عكسه ومن صلاة الظهر الى العصر
وما يجب له الغرض جملة ولا يشترط تعيينه تفصيلاً اذا عني وخطا
ضر وفي ذلك فروع احدها نوى الوقت بزيادة فبان عمره لم يصح
الثاني نوى الصلاة على زيد فبان عمره على رجل فبان امرأة او عكس لم يصح

ومحل في الصورتين عالم يشترط سياتي في محبت الثالث ثم وقال السبكي
في الصورة الاولى ينبغي بطلان نية الرقعة لرؤية الصلاة ثم اذا بعد خرج
على ما بقى من ليس بامام بل ينبغي لهذا الصحة وجعل خطبه عند رقا بعد
في المرات على هذا البحث واجب باننا قد قال فرض المسئلة حصول
المتابعة فان ذلك شأن من ينوي الرقعة والذم في متابعتها ليس
بامام البطلان الثالث لا يشترط تعيين عدد الركعات فلو نوى
الظهر خمس او ثلاثا لم يصح لكن قال في المرات انما فرض الرفع المسئلة
في العدد فيؤخذ منها ان لا يؤخر عند الغلط قلت ذكر النووي المسئلة
في شرح المردب في باب الرضوخ وفرضه في الغلط فقال ولو غلط في عدد
الركعات فنوى الظهر ثلاثا او خمس او قال اصحابنا لا يصح ظهره هذه
عبارة ويؤيد تعليل البطلان في باب الصلاة بتقصيره ونظيره هذه
المسئلة من صلى مائة لا يجب تعيين عدد ركعاته ولا معرفته فلو اعتقدهم
عشرة وبانوا اكثر اعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل على
وهو غير معي قال في البحر قال وان بانوا اقل فالظهر الصحة ويحتمل خلافاً
لانه لينة قد بطلت في الزائد لكونه معدوماً فيسقط في الباقي السراج
نوى قضاء ظهر يوم الاثنين وكان عليه ظهر يوم الثلاثاء لم يجز الخمس
نوى ليلة الاثنين صوم يوم الثلاثاء او في سنة اربع صوم رمضان
سنة ثلاث لم يصح بل خلاف السادس عليه قضاء اليوم الزوال
من رمضان فنوى قضاء اليوم الثاني لم يخرج على الزمخساري السابع
عين زكاة مال الغائب فطعننا لم يخرج عن الحاضر الثامن
نوى كفارة لظن ارتكابه كفارة فقل لم يخرج التاسع نوى ديناً

وبان انه ليس عليه لم يقع عن غيره ذكر السبكي وخرج عن ذلك صرح
منها ما لو نوى رفع حدث النور مثلا وكان حدثا غيرا لو رفع حدث الجمع
وجبايته باحتلام او عكس او رفع حدث الحيض وحدثا انجابا او عكس
خطا لم يضر وصح الوضوء والفعل في الوضوء واعتذر عن خروج ذلك
عن القاعدة بان النية في الوضوء والفعل ليست للقرينة بل للتمييز بخلاف
تعيين الزمان والمكان فلا وبان الأحداث وان تعدت أسبابا فالفقهاء
منها واحد وهو المنع من الصلاة ولا اثر لاسبابها من نور وغيره ومنها
ما لو نوى المحدث رفع الذكر غالطا فانما يصح كما ذكر في شرح المروزي ولم
يسقط عن السبكي ومنه تأييد فنقول عن المحب الطبري وعبارته شرع
المروزي لو نوى المحدث غسل اعضاها الأربع عن انجابا او عكس
ظانا ان جنب صحيح وضوءه واما عكس وهو ان ينوي جنب رفع الوضوء
غلطا فالشرع ان يرفع عن الوجه واليدين والرجلين فقط دون الرأس
لانه فرض في الوضوء المسح فيكون هو المسمى دون الغسل والمسح
لا يفني عن الغسل ومنه اننا لا نثبت اشتراط نية الخروج من الصلاة لئلا يترك
تعيين الصلاة التي يخرج منها فلو عني غير التي هو في خطا لم يضر بل
يجزى السهو ويسلم ثانيا بعد بطلت صلاته وان قلنا بعدم جوبها
لم يضر الخطا في التعيين مطلقا تنبسط اما لو وقع الخطا في الاعتقاد
دون التعيين فانما لو بطلت نية ليتي الزمانين صوم غد وهو معتقد
(ثلاثا) او ينوي صوم غد من رمضان هذه السنة وهو يعتقد انها سنة
ثلاث فلان سنة اربع فانما يصح صومه ونظيره في الأقدار ان ينوي
الأقدار بالخاضع مع اعتقاد ان سريده وهو وفان يصح قطعا صرح به الروايات

في البحر وفي الصلاة لو أدى الظاهر في وقت معتقدا ان يوم الاثنين فلان الثلاث
صح نظره في شرح المروزي عن السبكي قال ولو غلط في الزمان فظن انه يؤذن
للظهر وكانت العصر فلا يعلم فيه نقلا وينبغي ان يصح لانه المقصود العلم من
لهو اهله وقد حصل ولو تعم معتقدا ان حدثا صغيرا كان عكس صحيح
ولو طاف الحاج معتقدا انه يحرم بغيره عكس اجزائه تنبيه من المشغل
على ما قرناه ما صحح من ان الذين ادرك الزمان في الجمعة بعد ركوع الثانية
ينوي الجمعة مع انما يصح الظاهر على الراجح بموافق الزمان قال السبكي
ولا يخفى ضعف هذا بل الصواب ما ذكره فيمن لو غفل عن ان ترك الزمان
بالجمعة حتى رفع الزمان من الركعة الثانية ثم اراد الزمان بالظهر قبل السلام
فانه لم يقل ان الوضوء عدم اعتقادها على ما قلنا باننا نثبتنا انفقاد الجمعة
و شككنا في فواتها انما يحتمل ان يكون الزمان قد ترك ركعها من الركعة الاولى
وتذكره قبل السلام فيأتي به وعلى هذا فليس لنا من ينوي غير ما يوري
الذي هذه الصورة الأمر الثالث مما يترتب على ما شرعت النية للرجل
وهو التمييز اشتراط التعرض للفرصة وفي وجوبه في الوضوء والغسل والصلاة
والزكاة والصوم والخطبة وحركات والوضوء اشتراطه في الغسل دون
الوضوء لانه الغسل قد يكون عادة والوضوء يكون العبادة ويشتراط
في الوضوء ان قد يكون تحديدا فلا يكون فرضا وهو قوي وفي الصلاة دون
الصوم لانه الظاهر ان لا تقع نفلا كما المعادة وصلاة الصيام رمضان
لا يكون منه البالغ الفرض فاما يحتاج الى التقيد به واما الزكاة فلا صح
الاشتراط فيها انما يلفظ الصدقة وعدمه انما يلفظ الزكاة ولان
الصدقة قد تكون فرضا وقد تكون نفلا فلا يكفي محورها الزكاة لانه لو كان فرضا

لان اسم الغرض المتعلق



النفس ارتفع ما قبل طريق الدرع وهذه المراتب الثلاث ايضا لو كانت في الحيات
لم يكتب بها اجر اما الزود فظاهر وما الثاني والثالث فاعدم القصد وما الهم
فقد بين الحديث الصحيح ان الهم بالحسنة يكتب حسنة والهم بالسنة لا يكتب حسنة
فاينظر فان تركها لله كتبت حسنة وان فعلها لتبت حسنة واحدة والصح
في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وان الهم مرفوع
ومن هذا يعلم ان قوله في حديث النفس ما لم تتكلم وتعمل ليس له مفعول
حتى يقال انك اذا تكلمت او عملت يكتب عليك حديث النفس لانه اذا كان
الهم لا يكتب فحديث النفس اول هذا الكلام في الحليات وقد خالفه
في شرح المنهاج فقال انه ظهر له المأخذه من اخلاق قوله صلى الله عليه وسلم
او تعمل لم يقل او عمله قال فيوجد من تحريم المشي الى معصية وان كان المشي
في نفسه مباحا لانضام قصد الحرام اليه فكل واحد من المشي والقصد
لا يحرم عند انفراده اما اذا اجتماعا فان مع الهم عملا لما هو من سبب الهم
فاقتضى اخلاق او عمل المأخذه باق فاشدد برزخ الفائدة بدليل
واتخذها اصلا يعود نفعه عليك وقال ولي في منع الموانع لهذا حقيقة
ببرنا غير في جمع الجوامع وهو ان عدم المأخذه بالهم وحديث النفس
ليس مطلقا بل يشترط عدم النكول والعمل حتى لو عمل يؤخذ بشيء
لهذا عمل ولا يكون له مفعول او حديث نفس اذا لم يتقرب العمل
كما هو ظاهر الحديث ثم حكى كلام ابيه الذي في شرح المنهاج والذي
في الحليات وشرح المأخذه ثم قال في الحليات وما الغرض بالحقوق
على انه يؤخذ به وخالف بعضهم وقال انه من الهم المرفوع وما تمسك
بقوله اهل اللغة هم بالشيء غم عليه والتمسك برزخ غير شديد

لان اللغوي لا ينزل الى هذه الدقائق واحتج الرويون بحديث اذ التقى المسلمان
بسيفهما فالتقاوا والمقتول في النار قالوا يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول
قال كان حربيا على قتل صاحبه فعمل بالجرح واحتجوا ايضا بالرجوع على النجدة
باغتيال القلوب لا الحسد ونحوه ويقول تعالى ومن يرتد بعد ما حاد نظامه
الدين على نصرة الاحاد المعصية قال ثم التوبة واجبت على الفور ومن
صوت على الغرم على عدم العود فتى عن عزمه على العود قبل ان يتوب منها فذلك
مضاد للتوبة فيؤخذ به بلا اشكال وهو الذي قال به ابن سنان ثم قال في
اخر جوابه والغرم على التوبة وان كان سبيته فهو دون الكثير الغرم عليها
المبحث السادس في شروط النية الاولى الاسلام ومن ثم لم
تصح العبادات من الكافر وقيل يصح غسله دون وضوئه وتيممه وقيل
يصح الوضوء ايضا وقيل يصح التيمم ايضا ومحل الخلاف في الاصل والمرتد
فلا يصح منه غسل ولا غيره كذا قال الرافعي لكن في شرح المردب ان جماعة
اجروا الخلاف في المرتد وخرجوا عن ذلك صور الاولى الكتابية تحت المسلم
يصح غسله عن الحيض ليجل وطورها بخلاف للضرورة بشرط ينزل كما قطع بها
الشافعي والرافعي في باب الوضوء وصححه في التحقيق كما لا يخفى الكافر القوي عن
الكفارة الدينية القوي وادعى في المرات ان المجزوم به في الرخصة واصل في الشك
عدم الاشتراط وما ادعاه بالحل سببه سوا الغرم فان عبارة الرخصة
هناك اذ اخرجت الذممة من الحيض والنكاح الزم الزوج النكاح فانه تمتعت
اجرها عليه واستباحها ولم تنو الضرر كما لا يخفى المسألة المجمع عليها فقوله ان
لم تنو بالتارة الفوقه عائد الى مسألة الامتناع لا الى اصل غسل الذممة وحسب ذلك
في ان ينزل الى مسألة المحنونة وما عدم اشتراط نية الزوج عند الامتناع

المرن

والمحنونة ان عدم اشتراط نية في غير حال الذممة فلا تعرض في الكلام لانها لا تثبت بل في
قولها مسألة الامتناع استباحة وان لم تنو الضرر ما لا يتعدى وجوب النية في غير حال
الامتناع وموجب الذممة كونه غفلة عن هذا وكيفية حكمه متابعه ساكنة عليه والغرم
من غير ما اورد في العبد الثانية الكفارة تصح من الكافر بشرطه ينزل لان
المغلب في اجانب الغرامات والنية في الذممة لا للقرينة وهو الذي استشهد به في يعرف
الفرق بين عدم وجوب اعادته بعد الاسلام ووجوب اعادته بعد الفل بعد الثالثة
اذ اخرج المرتد الزكاة في حال الردة تصح وتجزئ الرابعة ذكرنا في بقضاء جدار
الدين البليغين انه يصح منهم الكافر في صوته وذلك لما سلم مع طلوع الفجر ثم
ان وافق آخر اسلامه الطلوع فهو مسلم حقيقة ويصح منه النقل مطلقا قال
ونظروا من المنقول صوته المحامع يحس وهو مجامع بالخبر فيخرج بحيث يوافق آخر
نزع الطلوع وان وافق اول اسلامه الطلوع فهذا اذا نوى النقل صح على الزوج ولا اثر
لما وجد من موافقة اول الاسلام الطلوع كما ذكره الصحاح في صوته ان يطلع
وهو مجامع ويعلم بالطلوع في اولها فيخرج في حال ان لا يبطل الصوم فلا على الزوج
فحينئذ تلك اللحظة التي كانت وقت الطلوع المارة بالنقص وذلك قبل
الحكم بالاسلام والاخذ في الاسلام ليس بقا على الكفر كما ان النزع ليس بقا على
الاجماع ولا يصح نية صوم الغرض والحالة هذه لان التبييت شرط فان بيت
وهو لا يخرج من اسلامه ما صرحنا قال في الرد ان لم ار من تعرض لذلك ويجوز ان
يقال الشروط لا تعتبر وقت النية كما قالوا في الحائض تنوي من الليل قبل انقطاع
دمها ثم ينقطع اكثر اعادة فلا يحتاج الى التجديد ويجوز ان يقال يعتبر
شرط الاسلام وقت النية لان المعقاة على يقين من الانقطاع اكثر الحيض
على حين قوي العادة بظهورها وليس في اسلام الكافر يقين ولا ظن

فكان مترددا حال النية فيبطل الجرم كما ان لم يكن لرا عارة لول اعادة عادات مختلفة ولو
اتفق الطهر بالليل لعدم الجرم قال ومما ياتر ذلك ما ان لوى سفر القصر وهو فر
فان تقرر نية فاذا سلم في اثناء المسافة قصر على الارجح انتهى الشرط الثاني
التي تميز فلا تصح عبارة صبي ليرحم ولا محبون وخرج عن ذلك الطفل بغير
الولي للطوف حيث يحرم عنه والمجنونة بفصل الزوج عن الحيض ويسوي
على الصحيح ومن فروع هذا الشرط عدها في الجاهات هل هو عدل ولا لرد
لا يصح منها القصد وصح ان عدها عدل وحصر الخلاف بمن لا يقع
تيميز فغير المميز منها عدل خطأ قطعا ونظير ذلك الكرك لا يقضي عليه بالحدث
حتى يستغرق دون اول النشوء وكذا حكم صلاتها سائر افعال الشرط الثاني
العالم بالمنوي قال البغوي وغيره فمن جعل فرضية الوضوء اصاله لم يصح منه
فعلا وكذا العلم ان بعض الصلوة فرض ولم يعلم فرضية التي شرع ذكر وان علم
الفرضية وجعل الركعات فان اعتقد الكل سنة او البعض فرضا والبعض سنة
ولم يميزها لم يصح قطعا او الكل فرضا فوجان اصحها الصحة لانه ليس فيه الشر
من ان ادعى سنة باعتقاد الفرض وذلك لا يؤثر وقال الغزالي العامي الذي
ليرميز الفرض من السنة تصح عبارة بشرط ان لا يقصد التغل بها هو فرض
فان قصده لم يقدر وان غفل عن التفصيل فيتم اجلة كافية واختر في
الروضة قال كرسوي غير الوضوء والصلوة في معانيها وقال في الخادم الظاهر انه
لا يشترط ذلك في الحج ويفارق الصلوة بان لا يشترط فيه تعيين المنوي بل ينعقد
مطلقا ويعرف بخلاف الصلوة ومكانه تعلم الدعا من جهة الظرم بخلاف
الصلوة ولا يشترط العلم بالفرضية لانه لو نوى التغل الفرض في الفرض ومن فروع
هذا الشرط ما لو نطق بكلمة الطلاق اعجز لا يعرفه وقال قصدت بامعناها

بكره

معناها بالعربية فانه يقع الطلاق على الصحيح وكذا لو قال لا أعلم معانيها ولكن نويت بها الخاف
وقصر النطاق فانه يقع كما لو خاطب بكلمة لا معنى لها وقال اردت الطلاق ونظر ذلك
ما لو قال انت طالق طلقه في طلقين وقال اردت معناه عدل حساب فان عرفه وقع
طلقا وان جهله فواحدة في الصحيح لانه ما لم يعلم معناه لم يصح قصده وخبره ايضا
ان يقول طلقك قبل ما طلق زيد وهو يريد ان طلق زيد واللو نوى عدل طلق زيد
ولم يلقط ونظرات طاق طلقه في طلقين قول المقر له على انهم في حيرة واما
انه قصد حساب بلز عشرة كذا طلقه السبعان هناك فيه في الكفاية بان فرضه
قال فان لم يفرضه فيسببه لزوم دفعه فقط وان قال اردت يا زيد احسب على قياسي في
الطلاق انتهى وقد جرم به في الحادي الصغير ونظر طلقك مثل ما طلق زيد بعتك مثل
ما باع ما لم يفرضه وهو يعلم قد نال سبع اربع الشرط الرابع ان لا ياتي عناف
دعا ردت في اثناء الصلوة او الصوم وكح والستم جل او وضو من غير ان يطلق او يعاها
غير مرتبطة ببعضها ولكن اوجب فصول في ردة ولو ردت بعد اخرج فالصحيح انما
يبطل الوضوء على ويصل التيمم لضعف طوقه في ذلك عدل في الصلوة في الصلوة
الحج او اداء الركعة لم تجب عليه الحاجة وما الزجران لم يعد الى السلام لم يحصل له لان
الردة تحبط العمل وان عارضا هو الضم لا تحبط ايضا الذي في كلام الرافعي ان تحبط
انضلت بالموت بل في الرسايب لو مات مرتد فحج وعمرته جازية باقية وقصده السبع
من العقاب فانه ولم يورثها العوقب على تركه ولكن لا يفيد ثوابا لانه دار الشك الحنة
وهو يريد بطلان وحكي الواحد في تفسير سورة النساء كالا في الطاف من ثم يرتد
انما يكون مطابقا لجميع كونه وان اردت تحبط الايمان السابق قال وهو ملط لا يرد
كم لم يكفر فلا يوجب عدل ان يقع حكمه قال وهو غير مخالف في ان من تاب من
الفصية ثم عاود الذنب هل يقدر في صحته التوبة لما فيه المشهور لا قلت ليس بخبر

١٤

تولى ما لم يعد المعتد عدم حصول
الرجوع اذ لم يعد

بل بينهما بون عظيم فخشى أمر الزرة فقد رضي الله تعالى على أن لا تحبط العمل بخلاف الزن
 فانه لا يحبط عمله في صحيح الحديث في الظاهر بل انه لا يترك العمل بالزرة ولا يترك
 العمل بالزرة ان من حيث ليس صلى الله عليه وسلم ثم ارتد روات على الزرة كان حصل له
 جازع بعد اسم الصلاة واما ان ارتد بعد ثم سلم فان ما لا يرتفع من قيس فكل
 الحافظ ابو الفضل العراقي في رد المحتار في الصلاة نظر فقد مضى فيها وهو حيفه على الزرة
 محطه العمل قال والظاهر في محطه الصلاة السابقة قال اما من رجع اليه في حياته
 بعد الله بن أبي سريح فالامام من رد المحتار في الصلاة انتهى وفي البحر لو اعتقد جسي بوجه
 الكفر وهو في الصلاة بطلت صلاته قال والذي كنت اقول صلاته صحيحة لان ربه
 لم يقع ثم مر في آخر كتابه ان اعتقاد الكفر الطارأ لا يقع ذلك في ركنه
 صوم فوجزى صلاته على بنية الخرج ان خرج وخرج ثم يرد به ركنه بنية النكاح
 انتهى كلام صاحب البحر فصل من المأني القطع وفي ذلك فخرج نوى قطع الزرع
 واعيا بالله تعالى حاشا من تدافع الحال نوى قطع الصلاة عند فخرج من ان يقطع الزرع
 وكذا في عبارات وفي الظاهر وجب ان حكمه باق بعد فخرج نوى قطع الصلاة
 انما انما بطلت بالاحلاف لا لا شبهة بالريان نوى قطع الصلاة انما انما
 بطل ما مضى في الزرع لكن يجب تجديد بنية ما مضى نوى قطع الصوم والغف
 لم يطل في الزرع ان الصلاة محصنة من بين سائر العبادات وجوب من ركن
 وما حاز العبدية نوى النكاح في الصوم لم يجر نوى فعل ما في الصلاة كالمثل
 والفعل الكرم قبل فعل نوى الصوم من الليل ثم قطع البنية قبل الفجر فقط حكمه
 لان ترك البنية ضد بنية بخلاف ما لو كان بعد ان بطل ركن النكاح ليس حذفا
 نوى قطع الحج والعمره لم يبطل بالاحلاف لانه لا يخرج من باب الوسا نوى قطع الحج اعتر
 بطلت ثم في الصلاة قولان اذ لم يكن عند الاصح ان يبطل مما توجب كجاءه ما سبق

لما خرج

كما صرح بالشرح وبسحاب التلوي واعتمد خاتمة المحققين الشيخ حارث الدين الحارث
 وما التوثيق في الصلاة وهو نوى لا قلا بطلان في شرح لم يرد عن البحر ولو نوى
 نية صحيحة فبطلت الصلاة ثم بطلت انما كحدث او غير ذلك به توبة المعصية
 كالصلاة بطلت في انما الزرة مراراً في الصلاة بطلت بغير حيا سرح
 ماله والربا احتمالات وظاهره ان الحصول في الصلاة متفق عليه نوى قطع الفاحشة
 فان كان مع سكوت سيرة بطلت الموالاة في الرضع والنفار نوى قطع السوء للقامة فان
 كان سائرهم بغير ذلك السير يكن كما في شرح المردد فان كان نازلاً فقطع ركن الوكالات
 في مفارقة الرضا لم يقطع الزرع في الزرع نوى الزرع في انما (الصلاة امتنع عليه القصص
 نوى مال التجارة القصة القطع حول التجارة ولو نوى بطل القصة التجارة لم يترك في الزرع
 نوى ما كالحج المباح استعمال ما حاطل حول نوى المباح محرمان كز ابتداء حول الركاة
 نوى كناية في قوله نعم يضمن على الصحيح ان لا يقبل به نقله من كثر ما في قطع القصة في
 السكوت نوى ان لا يرد لها وقد طلب ما لا يرد له لو حرمان نوى كناية في القصة في العجرات
 فخرج ويقترب من بنية القطع في القلب قال في شرح المردد قال الماوردي نقل الصلاة في آخر
 انما احد ما نقل فرض لا فرض فلا يحصل واحد منها الثاني نقل نقل رتب لا نقل رتب
 كونه السنة الحجر فلا يحصل واحد منها الثالث نقل نقل لا فرض فلا يحصل واحد منها
 الرابع نقل فرض لا نقل رتب فان نقل حكم من حرم الفجر قبل الزوال حاشا لا تقع نقلا
 ونقل بنية بان يجر قلبه فلا يحصل فبطلت صلاته ولا يقبل بفعله الصحيح فان كان
 بعد كان حرم فرض منقرا ثم اقيمت جماعة ضالم من مرتين ليس كذا صحت نقلا
 في النسخ فصل من قلنا في عدم القدرة على النوى ما عقار وما شرعا وما عارة
 فمن المذكور نوى بوضوئه انه صلى صلاة ولا يصلح لم يصح لتناقض من التناقض
 نوى في الصلاة في ما كحس قال في شرح المردد عن البحر في صحيح من التناقض

نوى صلاة العيد وهو في أول السنة أو الصوف وهو في صحتها خلاف حكماء
 في الروايات وفي الثانية بعض مصنفين وقريب من الخلاف ومن أصر على القول بالتردد
 قلت لكن الصحيح أصح ما حرم في التحقيق وحكماء في شرح المذهب عن تحريمه
 نوى العيد والزوجة والحدي مسافة بقصرهم مع مالك أمره وهو من غير عصبية
 لم يقصر العيد والزوجة لأنها لا يقدران على ذلك لأنها تحت قدر السيد الزوج
 بخلاف الحدي لأنها ليس تحت يد السيد وقصره فصل وهو ما في التردد عن
 الحريم وفيه نزاع تردد هل يقع الصلاة أو لا على أطالها على شئ بطلت
 وكذا في الزمان تردد في أن نوى القصر أو لا وهل يتم ولا يقصر يتقن الصلاة
 وتك في الحديث فاحتمل أن يكون من حيث هو مع ما عليه الروايات في صحيح
 بخلاف ما لو شك في الصلاة وقد يقين الحديث أنه مع أصالة بخلاف ما لو شك
 في نجاسته فحتمل أن لا يلزم الاحتجاج إلى الميتة نوى الميتة من شعبان صوم غد
 عن رمضان أن كان صائما لم يقع عنه خلاف ما لو وقع ذلك ليلة الثلاثاء
 استصحاب الأصل عليه فإنه فتاك هل قصاها أو رقصاها فقد يقصر ما يحرم
 هم فتوصلا بها حد الزمان لم يصح وضوءه وإن كان أن توصلا بالطاهر تك في حد
 المسح على كفه مسح ثم بان جلوه وجب عادة المسح وقضى ما صلى به
 يتم على صلى أو صام شك في دخول الوقت فإن في الوقت تيسر بالطلب
 فإن ان لا ما لم يصح تيسر لقائه خلفا عليه أو لقائه الظرفيات العصر لم يعمل
 صلى إلى حرمه شك في القلة فإن لم يصح قصر شك في دخول القصر لم يصح
 وإن بان جلوه صلى على حيث شك أن من هل الصلاة عليه فإن لم يصح صلى
 خلف خشي فإن رجلا لم يخط القضاة في الظهر بخلاف ما لو عقد به الظاهر
 فإن رجلا مضى على الصحة في الظهر لأن المقصود فيه الحضور ولا يتوقف

ما

فيها التردد قال هذه صلاة مالي أو صدقة لم يقع صلاة التردد هذا عن ما في القاب
 أن كان سالما والرفع الحاضر أو صدقة فإن سالما أجراه ولا يلزم من عن كذا التردد
 فيه بخلاف ما سيأتي قال إن كان موقفي مات وورثت مالي فزده زكاة
 فإن لم يلزمه بالاختلاف لأنها لم يستند الحاصل بخلاف مسئلة الغالب لأن الأصل فيه
 بخلاف المبيع فإنه لا يحتاج إلى الميتة عقب بالمشيئة فإن نوى التعليق بطلت أو لا
 فلا أو أطلق قال في الثاني نطل أن اللفظ موضع التعليق قال أصوم غدا إن
 تآزر يدي لم يصح إن تآزر يدي وإن تشبعت فذلك لا يحرم بخلاف ما لو قال
 ما كنت صحيحا مقبلا فإنه يحرم ذكر صور صحته الميتة بذكر مع التردد أو التعليق
 استند عليه ما هو وارد لا يجتهد بل يتوضأ بكل مرتبة ويقصر التردد في البيت للمروءة
 قال السنوي في رفع التردد ما بالحد من كذا عرفة وهذا عرفة وبطل شفع به
 ويؤى حينئذ ثم يمسك ما حوز النفس عليه صلاة من الخمس سائر أيامها
 قال في شرح المذهب لما روي نقلا ومحملا أن يكون على وجهين من يتقن الصلاة
 وشك في الحديث ويحتمل أن يقع بان لرجب العادة لأنها أوجبها عليه فعلا
 بنية الواجب ولا يجوز تأنيلا بخلاف مسئلة الصلوات فإنه تبرع به ولا يسقط البعض
 قال وهذا الوجه ما ظهر قلت صرح بالثاني في البحر ويظهر من صافي سفره أن غدا مع جماعة
 ويؤى الفرضية لما هو المشهور فإن الثانية تجزئه ولا يلزم العادة صرح بالقول في
 فتاواه عليه صوم واجب لا يدي هل هو رمضان أو نذر أو كفارة فؤى صوم ما جاز
 أجزأه كمن سنى صلاة من خمس وعشرين في عدم جزم الميتة للمروءة نقله في شرح المذهب
 عن الصيبري وصاحب البيان وفرقها وما التعليق صير صوم من الحج باليقول
 من يريد الإحرام أن كان نذرا فقد أحرمت فإن كان نذرا لم ينفذ أحرمه ولا فلا
 ولا يعلقه مستقبل كقولنا أنا أحرم زيد أو جارة راس الشهر فقد أحرمت طالذي

فصل في الخمس

نقل الفقهاء وأخروا أنه لا يصح رد شراب القطان والدارمي ولما شئنا من جهة
 أصحها لا ينعقد قال الرافعي وقاس نجوز تعليق أصل الإجماع بالحرمان لغير نجوز هذا
 لأن التعليق موجود في الحالين لأن هذا التعليق مستعمل وذلك تعليق بالحق كحاضر
 وما يقبل التعليق من العقود يقبلها جميعاً قلت ويؤيد ما ذكره القاضي أبو حامد
 أنه لو قال في حرمان شاة الله انعقد سوء قصد التعليق أم لا فقل له ليس لوقوله
 أنت حرمان شاة الله صح استثناء فيه فبقا الفرق أن الاستثناء يوثق في النطق
 ولا يوثق في النيات والعقود ينفرد بالنطق فلذلك أثر الاستثناء فيه والإجماع ينفرد بالنية
 فلم يوثق الاستثناء فيه فقل له ليس لوقوله لزوجه أنت خلية أنت شاة الله وبني
 الطارق أثر الاستثناء فيه فقال الفرق أن الكناية مع النية في الطارق كما صرح فارذا
 صح الاستثناء قال في شرح المذهب والاصواب أن الحكم فيه كما في العبادات أن نوى
 التبرك انعقد ولا فلا ومن صور التعليق في الحج لو أحرم يوم الاثنين من رمضان
 وهو شاك فقال أن كان من رمضان فأحرمني بعزمي أو من شاة الله فحج فظان شاك
 كما أن حجاً صحيحاً نقل في المذهب عن الدارمي وأقره ونظيره في الطارقة أنه ليكن في
 الحديث فينوي الوضوء الواجب أن لا يحد ثا ولا يتجديد صح نقل في شرح المذهب
 عن البغوي وأقره لو نوى وضوءاً لقرأه أن صح الوضوء لا والذات الصلوة صح نقل
 في شرح المذهب عن البحر وفي الصلوة شك في قصر أم صا فقال أن قصر فصر
 والاحتجتم بأن قاصر صح عزهم بالصحاب أختلف مسلمون بكلاً رأوا شهادة
 بغيرهم صلياً على كل واحد بنية الصلوة علياً كان مسلماً أو غير شهيد عليه فائدة
 وشك في ذلك فقال أصحابنا أن كانت الأوقات أجزاره نقل في شرح المذهب
 عن الدارمي بخلاف ما لو شك في دخول وقت الصلوة فنوى أن كانت دخلت ففلا
 والرضا ظن أو فائتاً فأن لا تجزئ بالارتفاق وبخلاف ما لو شك فائتة أو فائتة للزبد

أي وضوء التعليق
 في الصلوة

في الزكاة

وفي الزكاة نوى زكاة مال الغائب أن كان باقياً والزمعن كحاضر قال أبقا
 أحرمه معبداً أو ألقا أخراً عن كحاضر قال كان سائماً عنه ولا يقطع فإن سائماً
 أحرمه بالارتفاق وفي الصوم نوى ليلة الاثنين من شعبان صوم عدل كان من رمضان
 فهو فرض وإن لم يكن فتنوع صح السبكي والقسوي أنه يصح ويجزئ ولا يصح هذا
 التعليق قلت وهذا هو المختار والصح في أصل الروضة خلافه والجمعة أحرم في آخر
 وقتها فقال أن كان الوقت باقياً للجمعة والقطر فإن بقاؤه ففي صحته للجمعة
 في شرح المذهب بالترجيح **المبحث السابع** في لزوم مقربة اختلاف الأصحاب هل النية
 ركن في العبادات أو شرط واختاره الأكثر الهالكين لرسوخها في العبادة وذلك
 بناءً على أن النية شرط ما تقدم عليه لا يجب استمرارية فعله واختار القاضي
 أبو الطيب وابن الصانع والرافعتي أن النية تدبر في مكان آخر العبادة
 فوجب أن تكون شرطاً خارجاً عن العمل والزمون أيضاً من ذلك بلزوم التسلسل واختار
 كلام الغزالي في ذلك فذهب إلى أن الصوم ركن في العبادة هي بالشرطية ويقع
 العكس من ذلك في كلام الشيخين فإنها بعد هذا الصلوة ركن في الصوم لنية
 شرط للصوم وهذا يمكن أن يكون له وجه من جهة أن الصوم مقدر على طيب
 قلب العبد يمكن أن يقال ما كانت النية مقبولة في صحته فهو ركن فيه وما يصح بعده
 ركن يتوقف حصول الثواب عليه كالمباحات والكف عن المعاصي فينبغي أن يكون شرطاً
 في الثواب **تنبيه** قال ابن دقيق العيد كان الشيخ عز الدين ابن عبد السلام
 ليتشكل معرفة حقيقة الإجماع حداً ويبحث فيه كثيراً فقل له إن النية اعترض
 عليها بأن النية شرط في الحج الذي هو الإجماع ركن في شرط النية من وجوه وأقل من
 أنها اعترض عليها بالنسبة ركن وعبارته في القواعد ومن المتشكل قولهم الحج
 والعمرة ينعقدان بمجرد نية الإجماع من غير قول ولا فعل فإن أريد بالإجماع فعل الحج

لم يصح له ان يلبس ستر من وقت السجدة وان اراد الذكاف من المحظورات لم يصح
الذنوبى الزجر من ستر المحظورات صح ولو ان لو كان كذلك لما صح الزجر من حره
وجوب الكف لانه بحر له به يمنع توجها لئلا يله ازواج قصد ما يجعل حقيقة
وفي الشقوق لرب سرقته الزجر من السجدة بالبحر واخرج على قوله وقال ابن عبد الله
الزجر من ان ينوي ان قد الزجر من غلط بعض اصحابنا فجعل السجدة غير الزجر من اشار
به الحاشي سرج حيث قال لربتم الحج الرب السجدة للزجر من الزجر من عبارات التنبه
وينوي الزجر من بقلبه وهو يدل على ان السجدة غير الزجر من ذلك هو الحقيق
فانما لو احرم احراما مطلقا فلم يصره الحاشي ان السجدة غير السجدة وقال السجدة
الزجر من نية الدخول في الحج والعمرى قال ابن العمري وهذا التفسير يخرج الزجر من
المطابق فالوجه ان يقال هذه هي الحج وعمرى انهما لا يصلح لغيرهما وهو المطابق
تنبيه اجروا السجدة محرم الشرط في مسألة وهي لو شكك بعد الصلاة في تركه
افرك المطابق فانه يجب الصلاة بخلاف ما لو شكك في تركه كره قال في شرع
المهذب والفرقان الشك في الزكاة يكثر كثيرا بخلاف شرط وقال في الرخصة
وشرع المذهب في الصوم لو شكك الصائم في السجدة بعد الغروب قاعده قال الرافعي
وتبع في الرخصة السجدة في البني تحضر اللفظ العام ولا يعمل الخاص مثال الزكاة
ان يقول والله لا اكلها احدا وينوي زيد وقال الشافعي ان يرب رجل فيقول والله
لا اشربه من ماء من عطش فان البني تنعقد على الماء من عطش خاصه
ولو حجت بطعامه شيئا ولو نوى ان لا ينفع ستر من ولوات المنازعة يقتضي
ذلك لانه انما لو اثار اذا احتل اللفظ ما نوى سجهه متجوزا قال الشافعي
وفي ذلك نظر لان فيه حجة صحيحة وهي اطلاق اسم البعض على الكل
قاعدة مقاصد اللفظ على نية اللفظ الذي وضع واحد وهو البني عند القاضى
فان على نية القاضى رد كالف ان كان موافقا لنية الاعتقاد فان خالف الحنفى

استعمل شافعيان الذي اعتبر نية وجهان اصحهما القاضى ايضا وهذه مرفوع ٧
مستعمل مع نظرها كذا لكل فرع فرع ادخل الحجب يد في الزكاة بعد السجدة او الحديث
بعد غسل الوجه فان نوى رفع الحديث صار مستعملا في الزكاة فلا يلحق وجهان
اصحهما يصير ولو نظرا عنها اراعت السجدة بالمشية فان نوى التعلق بطلت
او الترك فلا يلحق وجهان اصحهما يتصل ومنها ما لو كان اسمها طائفا في حرة
فقال يا طالق او يا حرة فان قصد الطلاق او لعق حصار او الذرة فلا يلحق احلاق
ففي وجهان الصحيح هنا عدم الحصول ومنها كونه لعق طلاق بلا عصف فان
قصد استئناف وقع الثابت او التاكيد فواحدة او اطلاق قولين الاصح ثابته ومنها
قال انت طالق طلقت في طلقين فان قصد الطلاق فواحدة او بحساب فتثبات
الاطلاق فقولون اصحهما واحدة وكذا في الزكاة ومنه اراقت طالق وطالق طالق
وقصد الاستئناف او التاكيد الاول بالثاني او بالثالث فتثبت او التاكيد بالثالث
فتثبات او اطلاق فقولون اصحهما ثابته وكذا في الزكاة ومنه لو قال والله لا اجمع
واحدة ممكن فان قصد الامتناع من كل واحد فنول عن الكل او واحدة فنول من
او اطلاق في وجهان اصحهما المحل على التعميم ومنه لو قال انت على كفى احمى فان نوى
الظهار فقط انكر احد فلا يلحق وجهان اصحهما لا شئ ومنها لو قال العلوي
لست ابن علي وقال اريت لست من حليلي بل بيك دينه ايا فالجدا وقصد القذف
حد وان اطلق وقال لم ار شيئا لم يجد جرمه به في الزكاة ومنه اذا اخذ الحلي
بقصد استعماله لم يلحق لم يجب فيه الزكاة ان قصد كثر وحت لو لم يقصد استعماله
ولا كثر في وجهان اصحهما ان اصل الرخصة في الزكاة ومنه لو انكر الحاي بحيث يمنع استعماله
لكن لا يحتاج الى الصنع ويقتل المصارع بالحمام فان قصد جعله تبرأ من الزجر او لئلا
يفقد كونه عليه من يوم الزكارة وان قصد جلاعه فلا زكاة وان تمارت عليه احوال

وان لم يقصد هذا لولا ان كان وجهان ارجحهما الوجه وهو ان لا يوجب على المصنف وجوب
البلل الى السفل فان كان يقصد السفل صحح الراجح فيكون فلا ولا خلاف في وجهان الوجه
الصحة وله حاله ايضا ان يقصدها والحكم الصحة وله في ذلك نظيران احدهما ان ينظر
في الصلوة ينظم القرآن ثم يقصد سوره فراجع وان قصد التفرغ فقط بعبادات وان قصد
معالم تبطل وان اطلق وجهان الوجه الطائفة الثانية اذا تلفظ بحجب بازاء القرآن
وتحرفها فان قصد القراءة فقط حرم والذكر فقط فلا ولا خلاف حرم ايضا بالوجهين
ويقرب عن ذلك عمل المصنف في امعة فان المقصود بالاجل حرم وان كان المقصود
فقط او كان لا يرفع اذا اقترنت بنية الوضوء بالمضمضة ^{في} فاستثنى لم تضع الالة غسل
معها شئ من الوجه فتصح النية لكنه لا يخبرني المفسر عن الوجه على الوجه الذي قيل له
يقصد انما الغرض فيجب اعادة كذا في الرضعة في زمانه وادعى في المرات ان العمل
بالصحة وعدم اجزاء الغرض غير معقول قلت وصحت له نظرا وهذا اذا حرم
بالجح في غير اشهر فانه يعتقد عمره على الوجه ولا يخبرني عن عمره ^{المراد} السدر
بالمفعول فقد صححنا نية الدخول ولم نعد على قوله فعمل هذا من الوجه وهذا
نظير حرمه ان من تفتن له ومن هنا انجزنا القول الى تاري الغرض بنية
التقل والتصل عدم اجزائه وفيه فروغ الى الصلوة معتقدا ان جميع افعال السنة
عطس فقال الحمد لله وبنى عليه الفاححة سلم الدلالة على بنية الثانية ثم جاء حارة
لم يجب واخلافه في كل ذلك فصار الشاك احتياطا ثم يتقن احداث ثم يجز
على الوجه ترك لمعة ثم جدد الوضوء فان غلبت فيه لم يجز في الوجه المختل
بنية اجتهاد لا يخبرني عن اجابة في الوجه تركه سعة ثم سجد للتأخر لا يخبرني
عن الغرض في الوجه ذاك مورد خبر عن هذا الرجل فتاوى في الغرض بنية النظر
قال النووي في شرح السبيل صا ب ان سبق نية تحمل الغرض والتقل جميعا

ثم

ثم يأتي بنية من تلك العبادات ينوي في النقل وتصارف بقارة الغرض عليه
قلت هذا الصابط متفق على طرا وعكسا كما يعرف من الوثيقة السابقة والذات
من ذلك جلس للتشديد الرخصة وهو بنية السجود ثم تذكر الحجة في الحج او العمرة
او الطواف تطوعا وعليه الغرض انصرف اليها بخلاف تذكر في القيام ترك سجدته و
لان جلس بنية التسترحة كعاد على جلوس الركن في الوجه اعقل المتطهر لعملة
فانقلت بنية التكرار في الثانية والثالثة اجزائه في الوجه بخلاف ما لو انقلت في
التجديد لرب التجديد طرا من مستقلة لم ينفذها رفع احداث اصلا وثابت طرا من
واحدة وقد تقدمت من بنية الغرض والتقل جميعا ومقتضى بنية ان لا يقع شئ من
التقل حتى يرتفع احداث بالفرض قام في الصلوة الرابعة الثالثة ثم طر في نفسه
انما سلم وان الذي ياتي به الذن صلاة نقل ثم تذكر احواله قال العاكي لم اهد
المسئلة بعينك والمظاهر ذلك بجزء من الغرض كما في مسئلة التستر قال المسئلة
مفقولة عن المالكية وفيه عندهم قولان وكذلك ليس له من ركعتين سجدوا
ثم قام فضلى ركعتين بنية النقل هل تتم الصلوة بذلك وفيه عندهم قولان
قال ولربك ان الرجل في هذه اعم من الدلالة قلت المسئلة الثانية متعلقة بالرضة
وبغيرها من زيادته ليس له من صلاة واحرم باخري ثم يتقن ان تركه ركعا من الزيادة
لم تعتقد الثانية واما الدلالة فالتفضل بنجله وان حال وجب استئنافا
وكذا في شرح الموطأ ومن الفروع ما قاله القاض حبيب وعقله القوي في الجواهر انما
ان الوقت في سنة الصبح ظاهرا انما الصبح ثم سلم وان قال القاض تبطل
فبذلك في الثانية واليات افعال الصلوة على الشك يقتضي الطلوع قلت ولربك ان
ذلك من نظر ثم زلت صاحب الظاهر توقف فيه قال ما به غاية الاحتياط
وسره واحتياط في الصلوة لا يقصد بها رفع لودخل المسجد في وقت الركعتين

١٩

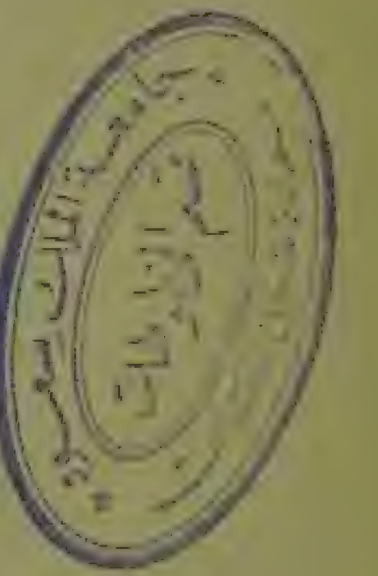
فلو استتاب المعصوب حليل فحق في عام واحد صحيح على ثلثي ردت الزول ومنها
 كل شرط في توقف ظهور القرينة والشرط استقار المعصية وجهاً أصحها الثاني
 فيصح على الرضا وأهل الزمارة والفتنة على ثلثي ردت الزول ومنها لو جاز
 ردت الزول شرط في الوقف لغيره أو الشرط عدم الرد وجهاً صحيحاً الرابع الزول
 ووافقا لرويه في كتاب الوقف وصح في السنة من ردت الزول في الثاني ما جاز
 في البراء والاصح في الثاني على قول التعليك وما على قول عدمه فلا يشترط وجهاً
 ومنها لا حيزت القرينة مستحقاً لتعاضد خرب الزول لم يرد في ردت الزول
 وهل الزول شرط في الشرط عدم النفع وجهاً أصحها الزول في الشرط
 عن الغير شرطان يعرفان بالمصلحة أو الشرط عدم المصلحة وجهاً أصحها الزول
 وأما السوت الصالحة والمصلحة لم يعرف على الزول ويعرف على الشرط
 ومنها المالك على طاعة أهله بشرط قصد غيره بالتولية أو الشرط أن يقصد
 وجهاً أصحها الثاني ما جاز ما ورد في صحيح في الزول على كلمة الكفر ومنها
 من أقر غيره بشئ هل بشرط قصد بقائه بشرط عدم تلبس خلاف الشرع
 في الروضة الثاني **الحقيقة** لهذه النظائر نظائر في العربية والمحضر في مسئلة
 في باب ما ينصرف وهو أنه فعلا أو وصف كل شرط في منع ضرورة وجود
 فعلى أو الشرط انتفاء فعلا أو قرين أصحها الثاني فعلا الزول يعرف بخور حيز
 وأجبات على الثاني **الترتيب** اشتملت قاعدة الزول بقاؤها على ما جاز
 قواعد كتابي ذلك مشروفاً وقد اتينا على عبود ما للزول والزمنا لذلك
 لا يخصى وفروع الزول انتهى **خاتمة** تجري قاعدة الزول بقاؤها على ما جاز
 على عام العربية أيضاً فأما ما اعتبرنا ذلك في الظاهر فنقله بسبب الضرر
 بالشرط القصدية فالزول كالأما ما نطق به الثاني والسابع وما تخالفه كجوانات
 العلم وخالف بعضهم فأنه شرطه في كل ذلك كالأما واختارم العجائب

وخرج على ذلك من الفقهاء ما أن جلف لفظهم فكلهم زانما لم يفرج له فأنما لم يثبت كما
 حرم به الرافعي قال وإن كان كل مجزاً ففيه خلاف والظاهر يخرج على أي حال وجوب
 وإن كان سكرنا حلت في الشرع الزول انتهى إلى السكر الطاهر هذه عبارة روت في حيز
 ابن السكيت قال لا سوي فكلهم الأصحاب متعديهم استجاب السجدة لقراءة
 ولقراءة النائم لها هي أيضاً ومن ذلك المأوى الذكر أن قصد ذلك واحد بعينه تعرف
 ووجب ما فرج على الضم وإن لم يقصد لم يعرف وأوجب بالنصب ومن ذلك أن
 المأوى الممنون للصورة يجوز توقيفه بالنصب إلى ضم فإن نون بالضم جاز ضم نونه
 ونصبه أو بالنصب توين نصب لانه تابع للنصب لفظاً ومخلاً فان نون مقصور
 يجوز يفتح يسمى الفت على ما نوى في المأوى فان نوى فيه الضم جاز الزمات
 والنصب توين ذكر هذه المسئلة لوجهاً على كتابه المأوى أن شرح التويل
 ومن ذلك قالوا ما جاز أعياه بياناً جاز أعياه بدلاً وقد استشكل بان الداء
 في نية سقوط الأول والبيان بخلاف ذلك مجتمع نية سقوطه وذكر في تركه أحد
 فأجاب رضى الدين الشافعي بأنه مبنى على قصد التكلم فان قصد سقوطه أحد
 وأما ذلك التبع تحله أعياه بياناً وان لم يقصد ذلك أعياه بياناً ومن ذلك أن علم
 المقول من صفتان مقصوداً للصفة المتقابلة لخل فيه أو لا يخل في ذلك
 كثير بل أكثر من علم النقص مبنية على المقصد وتجرى أيضاً هذه القاعدة في الرضى
 فأن السكون أهله كلام موزون مقصود به ذلك أما ما يقع من رضى اتفاقاً من
 قصد من النظام فأنما لا يسمى شعراً غير ذلك خرج ما وقع في كلام الله تعالى قوله
 تعالى لن نالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون لرؤسول الله عليه السلام كقول
 هل أنت الراضع رمت وفي سبيل الله ما لقيت **القاعدة الثانية** البقي للزول
 بذلك رد ليل أقول صلى الله عليه وسلم لم أذن جرحهم في بطنه شيئاً فاستحل عليه

أخرج سنن أبي لم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجدر بجاءه أو لم
راه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال شكى
الأنبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخلو بين يديه في الصلاة قال لا يصرف
حتى يسمع صوتا أو يجدر بجاءه وفي الباب عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تشك أحدكم في صلاته فلم يدرككم صلى الله عليه وسلم رجعا
فأطرح شكك وربي على ما استيقن وروى الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا سمع أحدكم في صلاته
فلم يدرك رجعة صلى الله عليه وسلم فليكن على راحته فإن لم يتيقن صلى الله عليه وسلم
تلا تأويلين على اثنين فليكن على راحته صلى الله عليه وسلم رجعا فليكن على راحته صلى الله عليه وسلم
سبعين قبل أن يسلم **الم** ان هذه القاعدة تدخل في جميع أبواب الفقه
والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلثي أرباع الفقه ولا تروى من تراكمها الطال
الشرح ولكن أسوق من أجل صحتها فاقراء بدمع مع هذه القاعدة حتى
فراعد سائر فصول الأصول فانه ما لا علمه من أمثلة ذلك من يتيقن
الطهارة وشك في أحد ثلثي من يتيقن أحدث وشك في الطهارة فهو مردود
ومن زرع الشك في أحدث ان يشك هل نام أو نفس أو ماء أو غير ذلك
نفس أو نفس محرما أو غير ذلك أو حلا لمرأة أو بشر أو غير ذلك هل نام محسنا أو لا
أمرأتا حتى إليه وشك هل كان قبل النقطة أو بعدها أو من تحتها
فرضه ثم من مرة ثانية وشك هل المسح ثمانية الزوايا أو غيرها من ذلك
عن ذلك عدم النقض من أحد من أصحابنا أو من غيرهم في ذلك
مسئلة من يتيقن الطهارة وأحدث وشك في السابق واللاحق أن يكون التكرار
قلها فانه لا محذور في ذلك من يتيقن الطهارة بعد ذلك الحديث في ذلك

وشك في اتقائها لأنه لا يدري هل أحدث أو لا قبل أن يركع أو لا كان
مطهر أم لا كان جتبا والتعدي من ثلثي من يتيقن أحدث أو لا يتيقن أحدث تلك الطهارة
وشك في زوال الماء أو لا يدري هل الطهارة الثانية متأخر من ماء لم يركب
ولي بين الطهارة **ونظير ذلك** ما قلنا الزيادة على المرفوع فاقام عزيمة بالركعة
أو الزيادة فاقام زيد بنية أن عرفا قرأ بالماء مطلقا لم يثبت برزخ البنية شيء
لأن احتمال أن الماء الذي أقرض هو الماء الذي علمنا جوده وقامت البنية بأمره
فلا يشغل ذلك بالاحتمال وفرغ في البحر على قولنا ياخذ بالصدقة لا حشا فزعا
وهو إذا قرأه حرق قبل هاتين أحاطت حديثا مطهر أيضا ولا يدري أيها
الساكن قال فيعتبر ما كان قبلها أيضا وبما أخذ مثله على من حاقهم وهو في
الحقيقة صند هذه الحالة **قال** في التحريم وكما صرح أنه في الدنيا وما حذر
ما قبل وفي الزيادة مثله شك في الطهارة المبرأة هل هو طاهر أو كذا فلهذا
تقار الطهارة المحرم بالمرح ثم بالحج وشك هل كان أحرم بالحج قبل طوافه
فيكون صحيحا أو لا يكون باطلا حكم صحة قال أما وروي أنه
الزحل حذر من الحج حتى يتيقن أنه كان بعدك قال وهو كمن تزوج
وأحرم ولم يدرك هل أحرم قبل تزوجه أو بعدك فانه الشك في صحة
صحة الطاهر لأن الأصل عدم الطهارة ونقصه في كل في الطاهر ثم لم يدرك
الآن وقع عقد الطاهر بعد ما أحرم أو قبله ان صحح أيضا أحرم بالحج
ثم شك هل كان في السابق أو لا كان حجا أو لا يتيقن من هذا الزيادة
على شك من تعدي ذلك في شرح المبررات أصل خبره في شك في
طاهر الفجر مع جوده لأن الأصل نقاء الليل وكذا في الوقوف أهل آخر
الزوايا لا يشك وشك في أقرب بطل حصة لأن الأصل نقاء الزوايا

نوى ثم شك هل طلع الفجر لم لا يصح حرمه بل خلاف تعارض الزوجان مدة مدته
 ثم ارجعت عدم الكونه والتفقت فاقول قول لونه الاصل بقاؤها في زمنه وعدم لزومها
 زوج الزبانية بنته معتقدا بطارقه فشهدا ببيع نوى بقبولها عند العقد لم يطل
 لجواز الزنا باصبع ارجل والاصل البطارقه اختلفت الزوجات في التعميمات
 فقالت سلمت نفسي اليك من وقت كذا وانكر فاقول قول لونه الاصل عدم
 التعمين ولدت وحلفت اقلالت طلقت بعد الولادة فلو الرجعة وقالت قبلها
 فلو رجعت ولم يعينا وقت الولادة فاقول قول لونه الاصل بقاها سلطة الطامع
 فان اتفقا على عدم الولادة كبرهم الرجعة وقال طلقت يوم السبت وقالت الخميس
 فاقول قول لونه الاصل بقاها الطامع يوم الخميس او الجمعة خلاف
 واختلافه وقت الولادة فاقول قول لونه الاصل عدم الولادة اذ ذلك
 اسلام اليها في لحم فجار به فقال المسلم هذا لحم ميتة او ذكي مجوسي وانكر
 المسلم اليها فاقول قول المسلم القاض قطع به الرزقي في المات والروى
 في المشرق والعباري حارب القضا فالولادة الشاة في حال حيائها محرم
 فيتمك باصل التحريم الى ان يتحقق نكاحه اشتريه ما وارعى نجاسته
 ليرده فاقول قول البايع لونه الاصل طهارة ما ارعت الرجعة امتد الطهر
 وعدم انقضاء العدة صدقت ولذا التفقت لونه الاصل بقاؤها وكل شغها
 في شدة جارية ووصفها فاشترى العكيل جارية بالصف ومات قبل
 تسليم العكيل لم يحل العكيل وظلوا الرجوع الى اشتراها لنفسه وان كان
 اشتري العكيل اجارية بالصفات المعكول في ظاهره في محل ولكن الاصل التحريم
 ذكره في الرجاء **قاعدة** الاصل براءة الذمة ولذا لم يقبل في شغل الذمة
 شاهد واحد لم يقضد باخر ابي بن المديني ولذا ايضا كالتعلق قوله



منه

المدعي عليه لم يقدر الرجل وفي ذلك فوج سدا اختلما في قيمة المثلث حيث تجتنب
 على متلفه كالمستفيد من التاجر والغاصب والمبيع التعدي فاقول قول الغارم
 لونه الاصل براءة ذمت حاربه وملا ترحمت اليمن على المدعي عليه فكل لرفع
 بمجرد نكاح لونه الاصل براءة ذمت بل ترضى اليمن على المدعي وملا عن
 صيغ القرص ملكته على ان ترضى بل ملو اختلما في ذمة المدعي فاقول قول الحق
 لونه الاصل براءة ذمت وملا ما لئال اكلاني هكذا ان ختمت قبل المحن علم
 بل ارضت من ضحوتين وانما رفعت اكلاني بغير اصدق اكلاني لونه الاصل
 براءة ذمت **الحية** قال لولا الضامع ما نقلته من خطي نظير قول الفقهاء ان
 الاصل براءة الذمة فلا يقوى الشاهد على نقله الى عالم يقضد باخ قول النجاة
 الاصل في الرساء الصرف فلا يقوى بسبب واحد على خرم جرحه اصل
 حتى يتضد بسبب اخر **قاعدة** قال الشافعي رضي الله عنه اصل ما ينبغي
 عليه التمسك الى اعمل اليقين واخرج الشك والاستعمل الغلبة وهذه قاعدة
 مطروقة عند الصحاح مرجعها الى ان الاصل براءة الذمة كقولهم فيما لو قر
 انه وذهب ملكه فربما مقر بالقبض لونه ربما اعتقد ان الرية لا تتوقف على
 القبض واصل القرار الشافعي على اليقين ولو اقر لونه بعين فيمكن تنزيل القرار
 على السبع وهو سبب قوي يمنع الرجوع ويمكن تنزيهه على الحق وهو ضميم
 فلا يمنع الرجوع فافقني ابن سعيد الروي باثبات الرجوع تنزيهه على اقل السببان
 واخفف الملايين وافقني ابو حاتم الجباري بعدم لزوم الاصل بقاها الملك
 للمقر وحكى الرازي عن الجارودي والقاضي ابن الطيب موافقة ابن سعيد
 ثم قال ويمكن ان يقال ان اقر بانقل الملك منها الى الذي فالمر كمال
 القاضيات وان اقر بالملك المطلق فالمر كمال العباري وقال النووي في تناوذه

الصحيح المختار قوله الرهوي وقبول تفسيره بالجبهة ووجهه مطلقا ومن الغرض
 ان اقرار الحكم بالشيء ان كان على جهة الحكم كان حكما وان لم يكن بان كان في
 معرض الحكايات والخبار عن الاسرار المتقدمة لم يكن حكما قال الرافعي في آخر
 القرار قال الحسنوي وهذا من القول بعد المدة قال فاب شكنا في ذلك لم يكن حكما
 لانه الرضا بقاؤه على الخبر ردهم نقله الى الزكاة ومنه لو اقر حال احواله
 عظيم او كبر او كثير قبل تفسيره بما يتصور ان قال ولو قال له عدي سيف
 في عهد او ثوب في صندوق لولا من الطرف او غدر في سيف او صندوق في
 ثوب لولا الطرف وهذا ان خاتم فيه فصل لم يلزم لفصل او عهد على راسه
 لم يلزم لعمامة او دابة في حافرها فعل او جارية في بطنها حمل لم يلزم لعمامة
 ولو اقر باللف ثم اقر باللف في يوم اخر لم يلزم لف فقط او بكثر دخل الزل في الزل
 وفروع القاعدة كثيرة تبين مثل السبكي عن اتفاق الصحابة على ان
 من قال له على دراهم يلزم ثلثه ولم يقل يلزم درهمين مع ان بعض اصحابنا
 قال ان اقل الجمع اثنان وان كان المشهور ان ثلثه فانه لا يقل يلزم درهمين
 على دلا القولي الجواز ان يكون يجوز مطلق الجمع على الثبوت فان ذلك محذور
 شائع بالتوافق من القائلين بالمنع مع ان القرار مبني على اليقين
 فاجاب بان القرار انما يحل على الحقيقة واحتمال المجاز لا يقتضي الحل عليه
 ان يرفع هذا الباب لم يتمكن ما قرر بقوله الرهوي ان اصل هذا ما قال
 الشافعي ان يلزم في القرار باليقين وظاهر المعلوم لكل الفطن القويح
 ولا يلزم بمجرد الفطن كما لا يلزم في حال الشك اذا اصل برآة الزمته هذه
 عبارته قال وهذا الذي قاله الرهوي صحيح واحتمال اشارة المجاز دون الشك
 لانه وهم فكيف يعمل ببل لو قال اردت تقولي دراهم درهمين فلا يقبل

لكن لم تخلف غيره وكون القرار مبينا على اليقين لا يقتضي في هذا
 يقين فان موضع اللفظ لغة وليس المراد باليقين القطع والوارد القطع فقد
 تقدم في كلام الرهوي انما ياخذ باليقين والظن القوي وحمل اللفظ على الجواز
 انما يكون قرينة اما بغير قرينة فيحل على الحقيقة قطعا وهذا هو المراد باليقين
 انتهى **ف** من شك هل فعل شيئا او لا فاصل ان لم يفعل ويدخل في
 قاعدة اخرى من يقين الفعل وشك في القليل او الكثير حمل القليل لا على
 المستيقن وهو انه تستغل الزم بالاصل فالتركيب اليقين وهذا الاستثناء
 راجع الى قاعدة ثالث ذكرها التام في رضى الله عنه من فروع ذلك
 شك في ترك ما ورد في الصلاة شك في السهو وارتكاب غيره فلا يسجد لكون
 الرضا عدم فعلها او تركها شك هل سجد السهو يسجد ومنها
 شك في اتمام الرضا في الصلاة او غيرها من العبادات في ترك تركين حيث
 اعارته فامنع منه وشك في حينه اخذ بالرسو فانه احتمل ان اليقين يستندان
 فالترك سجد وشك هل هي من الركعة الأخيرة او غيرها من ركعة لاحتمال
 ان تكون من غيرها فتكمل ركعة تليها ويلغو باقيا ولو شك في محل سجدة او اثنتين
 وجب ركعتان لاحتمال تركه سجدة من الأولى وسجدة من الثانية فتكمل الأولى
 بالثانية والثالثة بالاربع ويلغو الباقي وكذا لو انضم الى ذلك تركه سجدة اخرى
 هكذا اطلق عليه الصحابة وورد على ان الصواب في الثالث لزوم ركعتين
 لانه لو احوال ان يكون المترك سجدة الاولى من الركعة الاولى والثانية
 من الثانية ورواه من الرابع قيل في قوله عليه من الركعة الاولى اكلوس بين السجدين
 والسجدة الثانية فاما قرونا ان ترك السجدة الثانية من الركعة الثانية لم يمكن
 ان يكمل بسجدة الاولى الركعة الاولى لفقدان اكلوس بين السجدين

قبل ان يغربها حلوس محسوب فيحصل لرمس الركعتين ركعة السجدة فكلما
 سجدة من اثنتي عشرة ركعة ثم ترك واحدة من الركعتين فيسقط عليه ركعتان
 سجدة وقد اعتمد الاصفهاني هذا الزيادة في مختصر الرضوية والسنن في تصحيح
 التنبيه وقال في شرح المزاج ان عمل عقلي واضح لو شك فيه وجاب عنه ان
 بان هذا خلاف التصور فانهم حصروا المتروك في ثلاث سجرات وهذا يستلزم
 ترك فرض آخر ما تفرقه على ان المتروك من الزيادة بطل هذا الحال
 وذكر ابن السكيت في التفسير ان والده وقف على حمله في الفقه وفي اعتاد
 هذا الزيادة فكتب على حاشيته

كسند مع حسنة ليرد اذا الكلام في الذي لا يفقد
 الا بسجود فاما انضم ترك الحلو في العمل على
 واما السجدة للحلو وذلك مثل الفاضل المحوس

ولو شك في محل اربع سجرات لزم سجدة ركعتان لاحتال ان يكون
 سجدة من الاولى سجدة الثانية واحدة من الركعتين على ما تقدم
 من الاستدراك يجب سجرات ركعتان لاحتال ترك الاولى من الاولى
 والثانية من الثانية وتنتهي من الركعة فحصلت الثلاث ركعات وسجود
 في الركعة ولعل شك في محل خمس سجرات لزم ثلاث ركعات
 لاحتال ترك سجدة من الاولى وسجدة من الثانية والثالثة
 فأكمل الاولى بالركعة ويقرب عليه ثلاث ركعات هل غل تنبيه
 او ثلاث ركعات بنى على الزلل والى بالثالثة وقال الجويني لولا ترك سنة هذه
 من مغايرة ورد بانها انما تكون بدعة مع العلم بانها ركعة وشك
 هل احرم سجدة وعنه نوى القرآن ثم لا يجزئ الا الحج فقط لاحتال ان يكون احرم

فالرابع

فلا يصح ادخال العزم عليه ومنها شك هل طلق واحدة او اثنتين على الزلل
 ومنها عليه دين وشك في قدره لزم اخرج القدر المتيقن كما قطع به الزمان
 الزمان تشتغل بركعة لا يصل فلا يرد الا فيما يتيقن الزمان كما لو نسي صلاة من
 الخمسة ناسى ركعة عليه ركعة بركعة وشك في اخرج احدها وشك في غيرها
 قال ابن عبد البر قياسا على الصلاة وصرح بالقول في قوله فقال لولا ان
 لا ماله من الزلل واليقين انتم وشك في ان عليه ركعة او بركعة لزم ركعة الكسب
 لزم الاصل بقا ركعتان كما لو شك في الصيام وقال انما شك في الفطر الزلل
 هل عليه صوم كله اثنتي عشرة يوم منه وجب فضا كله ولا تأخذ الا من فضة وزهبا
 وجعل الزكاة ولم يميز وجب ان يزك الزكاة زهبا ولو كان على ركعة وشك
 هل هي ركعة طلاق او وفاة لزم الزكاة وانما وجب الزكاة في هذه الصور لزم
 المكلف ينسب الى تقصير بخلاف من شك في اخرج امي لم يذبح حيث
 يتخير ولو كان عليه نذر وشك هل هو صلاة او صوم او صدقة او عتق قال
 السبكي في فتاويه احتمل ان يقال عليه الزكاة بجميعها كمن نسي صلاة من
 الخمس واحتمل ان يقال يجتهد بخلاف الصلاة لانا اتقنا هناك جميعا لكل
 فلا يسقط البيهقي زهبا لم يجب الا على واحد وشك في جهته لا يقله
 والرواية واحلف وشك هل حلف بالله او بالطلاق او لعنق قال الزركشي
 ففرقتهم للتحمل لما لا يمكن ان كل ميم لم يعتد بحلف من لا يدخل في ميمه مع الشك
 قال وقياس مذهبا ان يقال اذا حلت لرفع الطلاق لانه لا يقع بالركعة
 واما الكفارة فيحتمل ان لا تجب في الحال لعدم تحقق شغل الذمة فيحتمل
 ان تجب في الحال فاذا لعنق برئ لزم ان كانت بالله او بالطلاق او لعنق فالتعويذ
 في طلاق ولا يضر عدم التعيين بخلاف ما لا يطعم ونسي قلت لاحتال الزلل اخرج

ونظيره ما لو شك في احد ارجام جلد فان لا يجد بل يعزى كما قررنا في المجلد
 ان التردد بين حبيبي من العقوبة اذا لم يكونا قاتلا يقتضى استعارة ^{التفكير}
 الى العزير في سياتي في احكام الخشني ومنه رجل فاته صلاة يومه في
 عت صلات ثم علم تركه سجدة لا يدي من اركا فتى لقاض حبيي بان
 بل صلا عارة صلات يومه وليست وهو قياس قول فيمن ترك صلات لا يدي
 عدها ان يجب القضاء الى ان يتيقن اتيان بالترك وقال ابن القضاة
 في المطارحات الصحيح الاكتفاء بواجده فاعادته يصير كانه صوبه الباقي
 فلا يلزم صلاتك وجوب عارة الباقى وهو قياس قول القضاة في تلك
 دلت على بقضاء ما شك بعد في انه هل يعزى في زمرة من قاعده الاصل عدم
 فيما فرغ من القول قولنا في الوجه غالبا لان الاصل عدم وفي القول قولنا عمل
 القراض في قول لم ارجح لان الاصل عدم ارجح لان الاصل عدم
 عدم الزائد وفي قوله لم تترني عرسك كذا لان الاصل عدم النهر ولانه لو كان
 كما يزعم المالك لان حاشا والاصل عدم الحيانة وفي قد راس المال لان
الاصل عدم دفع الزيادة وفي قوله بعد تلف اخذت المال قرضا قال المالك
 قرضا كما قال البيهقي وابن الصلاح في فتاويه لانها اتفقا على جواز القرض والاصل
 عدم الضمان وقال المالك قرضا فقال الآخر قرضا وذلك عند فقار المال فيكم
 فالحال ارضى نقلا والظاهر ان القول قول مدعي القراض لا مورد من انه اعطى عليه
 لانه يصدر ان يلف المال او يخسر ومالك ان اليد في المال والرجح ومنه انه تادر
 على جعل الربح له بقوله استترت بهيالي فانه يكون القول قول له ولو اتفقا على ان المال
 قراض فندعوه ان المال قرض يستلزم دعواه ان اشتراه لانه يكون محله وماله
 ثبت على دين باقراره بينة فادعى الاداء او لا يدعى فالحال قول غير مدعي في تعديل

كون الاصل عدم ذلك
 هذا الاختلاف في ذلك
 فانك البائع ما لعله قولنا

فقد

فقل لانه الاصل عدم في يد البائع قول لانه الاصل عدم العقد في التعديل
 حرم الرافعي والخوري قال الماوردي وينبغي على الخراف مالود على البائع قدمه والمشتري
 حرمه ويتصور ذلك بان يبيع بشرط البراءة فيدعى المشتري المحرم
 قبل القبض حتى يرد له لانه لا يرد منه فان علنا يكون الاصل عدم في يد البائع
 صدقا للمشتري لان ذلك المعنى يقتضى الرد هنا وان علنا يكون الاصل عدم
 صدقا للبائع قل الدسوي ويقتضى ذلك تصحيح نصديق البائع وهذا يختلف
 اجماله ولو لم يكن في زمن عاين فيه الدن مال فالمصدق اجماله لان الاصل عدم المضى
 وهذا اكل طعام غيره وقال كنت اجمته في ملك المالك صدق المالك لان الاصل
 عدم الواجب ومنه سئل الخوري عن مسلم لما ان عانت اعدا فاسترفع له
 يهوديته لاولد يهودي ثم غاب الرب مدة حضر وقدمت اليهودية فلم يعرف
 ابنها من ابك وليس لليهودية من يعرف ولدها ولقائه هناك فاجاب بغير الولد
 موقرين حتى يتبين احوال بينة وقائمة اربعا فينسبها انت باختلعا وفي حال
 يرضعان في يد مسلم فان بلغا ولم توجد بينة ولقائه ولانها با دم الوقوف فيلزم
 الى النسب ويلطف بها الان يسماحيما فان اصر على الافتناع من الحرم لم يكرها
 عليه ولا يطالب احد من البصيرة ولا غيرهما حكام الحرم لان الاصل عدم لانها
 بباي شكل في العيوب على كل واحد منها بعينه وهاك جليلي سمع من اعدا صحت
 حرمه وتناكره لا يلزم احد منها القول قبل حكم بصحة صلاتها في الظاهر وان كانت
 حادة احدها باطلقة نفس الذم وكما لو قال رجلان كان هذا الظاهر فيا فامرهم بحال
 فقال الآخر لم يكن فامرهم طالق فطالروا ولم يعرف فامرهم بالحل وحرمها في
 الظاهر الافتناع بزوجته للبراءة على الاصل واما فقهاء ومفتوها فان كان لكل
 منها مال كانت فيه والرجح على الادب المسلم نفقة ابن شربه ويجب

٢٦

نفقة آخر وهو اليهودي في بيت المال بشرط كونه ذميا بشرط ان لا يكون هناك احد
من اصوله من تلمذ نفقة القريب وان مات من اقارب الكافر احد وقف نصيبه حتى
يتبين الحال او يقع اصطلاح وكذا الزمات من قارب لمسلم احد من مات لولد واحد
وقف على ايضا وان مات احد قبل البلوغ غل صلى عليه ودفن بين مقابر المسلمين في يوم
او بعد البلوغ فالزمناع من المسلمين جائز غل دون الصلوة عليه لانه يهودي او مرتد
ولا يصح نكاح واحد من الازنة محتمل ان يهودي او مرتد فالاصح نكاحه كخشي المشكل
قاعدة الرسل في كل حادثة تقدير باقرب زمن من فرجه لمرئ في ثوبه ميسر لم يذكر
احدا ولا وجب الفصل على الصحيح قال في الم رجب اعادة كل صلوة صلواتها من حدث
نوفته فامر فيه ومنه نوصاه من بزياد ما صلى ثم صبر في فائده قصا ما يتقن ان صلوة
بالجماعة ومنه ضرب بطن حامل فان فصل الولد وبقي فانا ما لم ثم مات فارضان
لذلك الظاهر ان مات بسبب من فسخ قصا على طارضا في كالك وان وقف ثم
طار فلا ضمان احتيا على اختيار الطائر ومنه ابتاع عبد ثم ظهر انه كان مريضا
ومات فلا رجوع له في الصبح لان المرض تزايد فيحصل الموت بالزائد ولا يتحقق انقضاء
الحال السابق ومنه تزوج امرأة ثم اشتراها وانت ولد محتمل ان يكون من ملك اليمين
ولذلك يكون من ملك النكاح صارت له وفي الصبح قيل لا رجوع له في الطارح
وخرج عن ذلك صرح من لو كان المرض مخمولا ففترع ثم قتل ان كان في قط من طح
فمات او فترع حرم بترعه من الثلث كما لو مات بذلك المرض ومنه لو ضرب
به فترعت فمقطت بوليام يجب القصاص قلت هذه لا تستثنى لكون
باب المقصاص كله كذلك لو ضرب به او جرحه وما لم لا الموت وجب القصاص
قاعدة الاصل في الشك في الدابة حتى يدرك الدليل على تحريم هذا مذهب
ومعذرة حنيفة الاصل في التحريم حتى يدرك الدليل على الاباح وظهر ان الخلاف

في المملوك عند البعض الاول قوله صلى الله عليه وسلم لم ما احل الله من اجله وما حرم
فحرم وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فان الله لم يكن لينت شيئا
اخر جبا البزار والطبراني من حديث ابي الدرداء بسند حسن وروي الطبراني ايضا
من حديث ابن ثعلبة ان الله فرض فرائض فلا تصيعوها ومنه عن سيار فلا تستهلكها
وحدودها فلا تقدرها وسكت عن سيار من غير بيان فلا يتخو عنها
وفي رواية وسكت عن كرم من غير بيان فلا تطفوها رحمة لكم فاقبلوها وروى
الترمذي وابن ماجه عن حديث سلمان ابنه صلى الله عليه وسلم لم سئل عن الجبن والسنن
والغز فقال المملوك ما احل الله في كتابه والحرم ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو عفو
عفا عنه والحديث طرق اخرى ويخرج على هذه القاعدة كثير من المسائل المشكوك
منه المحزنة المشكوك اوجه وفيه وجهان اصحهما احل ما قال القرطبي ومنه البات المحمول عليه
قال الحق في محرم امله وخالفنا لروى قال الشيخ في الموقر المحلى على ما في
في الحق قبله احل من اذ لم يورد حال الزهر هل هو مباح او مملوك هل يجري عليه حكم
الاباحية او الملك حكم الماوردي فيه وجهين مبنيين على ان الاصل الاباحية او حظر
منه لو دخل حمام برجله شك هل هو مباح او مملوك فزودوا به ولم يقر في فيه
جزم به في اصل الرخصة لان الاصل الزناجة ومنه لو شك في كبر الضمة فالاصل الاباحية
ذكره في شرح المردب ومنه مسألة النزقة قال السبكي المختار حل اكله لان الاصل الاباحية
وليس له اناب كسرفلا تستلوا لانه التحريم واكثر اصحاب لم يقرضوا الا اصلا لا
احل ولا يحرمه وصرح بجلا في قاروي القاضي حنفي والقرطبي في تنقيح التتمة
وفروع ابيه القطايب وهو يفتي عن بعض الامام احمد وحزم الشيخ في التنبية بتحريم
ونقل في شرح المردب الاتفاق عليه وبه قال ابو الخطاب من كتابه ولم يذكرها احد من
المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضي حلا قاعدة الاصل في الذنوع التحريم فاذا

تقابل في المارة حل محرم غلبت الحرمة وهذا صنع الاختلاف فيما اذا اختلطت محرمات
 قريبة محصورات لانه ليس الا اصل من الذابحة حتى يبايد الاصل ويستصايب
 وما جاز للنظام في صورة غير المحصورات رخصة من الله كما صرح بالخطا في
 باب النظام عليه ومنه في هذه القاعدة ما ذكره الفري في الاحكام انه لو كان شخصا
 في شركة تجارية وهو صغير فاشترى العسل جارية بالصفة ومات قبل ان يسلم
 العسل لم يحل العسل وطرا للاحتمال انه اشتراه لنفسه وان كان شركة العسل
 التجارية بالصفات المذكورة ظاهرا في الحل وكس الاصل التحريم حتى يتيقن سبب الحل
 وهذا ما ذكره الشيخ ابو حامد في التبعة ان وصي السدي الذي يجلبني اليوم
 من الروم والحند والترك حل لم الان ينتصب في المقام من جهة الزمان من تحريم
 قسمه فيفسر في غير حيف والظالم او يحصل قسمه من محكم لا يرفع بغيره
 باذن القاضين والمفتي والاحتياط اجتنابا من مملوكات محمد بن قاسم السبكي
 في الحليات ولا شك ان الذي قاله الراجح في الحكم للزعم بالجارية اما ان يعلم حالها
 او يحرم فان جردا فالرجوع في ظاهر الشريعة الى اليد ان كانت صغيرة والى اليد فقرارها
 ان كانت كبيرة وليد حرة شرعية والقرار بان تعلم من انواع احدها من تحقق
 اسلا في بلادها وانه لم يجر عليها رق قبل ذلك فهذه لا تحل بغير مملوك
 الربط مع شرطه الثاني لافترق من لهم زعمه بغير ذلك الثالث لافترق من
 اهل الحرب مملوكه لظاهره في غيره فباعه من حاله مشترك الرابع لافترق من
 اهل الحرب مملوكه لظاهره لافترقا في ملكه كالا ويبيعه لمن شاء فالحل
 مشترك وهذا انما يحل فيها قطعي وليس محل الراجح كما ان النجس
 الذي بين الحرمة فيها قطعية النجس خمس لافترقا من اهل الحرب لم يجر عليها رق
 واخذها مسلم فزاد اقسام احدها ان ياخذها جيتس فجيوش المسلمين

باجاف



باجاف خيل ان كان في غنيمة ارتدوا فاسروا للفاسقين خمسة لاهل الحرب وهذا
 لا خلاف فيه فلفظ الشيخ تاج الدين الفزاري فقال ان حكم الفتي والغنيمة راجع الى ما في
 الزمان يفعل فيه ما يراه مصلحة وصنف في ذلك كراسته ماها الرخصة العميم في
 احوال الغنيمة وانتدب له الشيخ محيي الدين النووي فردد عليه في كراسته اجابة في احوال
 مصداقها وقد تبعت غزوات النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه فكلما حصل فيه غنيمة رضى
 قسم خمسة وذكر الشيخ غنائم بدر وعنه تسع السيرة صدر ذلك مفصلا ولوقال الفقهاء
 عن اخذ سائر الزواجر لم يصح الثاني ان يتحلى الكفار غير اجاف من المسلمين او يموت
 عنده من لادولت له من اهل الذمة وما سببه ذلك فزله في يمين لاهل فاجارية
 التي تؤخذ من غنيمة او في التحل حتى تملك مملوكا مملوكا من اهل الغنيمة او من الغنم
 او من المتوفى عليهم او لوكيل عنهم او من تنقل الخلك اليه من جهة من ولوا في ذلك فترابط
 لا تحل حتى يتكلم يتكلم من هو له القسم الثالث ان يتردد واحد من اثبات
 باذن الفقهاء فما حصل له من الغنيمة يختصان بارتدوا فاسروا خمسة لاهل هذا
 مذهبنا ومذهب جمهور العلماء فالفرق ان السرية قليلة او كثيرة الرابع ان يتردد احد من
 او اكثر فيوزن الزمان فالحكم كذلك عند جمهور العلماء الخامس ان يكون الواحد
 والاثنتان ونحوهما اسوة على صورة الفزة بل تلصص في فقد ذكر الصحابة انهم اذا دخلوا
 مستخفين واخذوا على صورة السرية اخذوا على الصيغ على الصيغ على الصيغ
 غزو بانفسهم فكان لا قتال وهذا التعليل يقتضي انهم ينقطعون بحملة عن معنى
 الغزو والقيام في موضع حكمي هذا وضعه فقال ان المشركين يعدم التخييس وفي
 موضع ادعى اجماع الصحابة على ان يختص به ولا يختص به من الكفار
 على ثلاثة اقسام غنيمة وجباة وغيرهما كالسرية فيملكه من اخذها قيا ساعا
 المباحات ورخصة الفزاري على ذلك وهو مذهب ابي حنيفة وقال البغوي ان الواحد

عند الفري على المعتد
 وله قول بالصفة ايضا كقول
 زائد عند الفري ان ذلك

اذا اخذني حربي شيئا على حربي اسوم فحجرك او هرب بها اختص به وفيما قال نظر
 يحتمل ان يقال يجب ربه لانه الله كان الله فان صح ما قال السفي واتفق الغزالي بطريق الذي
 وقال ابو سحاق ان الماحوزة على حربة الاختلاس في وقال العادري عن غنيمت ما قال الماوري
 موافق لظاهر اكثرين وقال ابو سحاق ان اريا لغير الغنيمت حصل لوقت فترحم ان ينزع
 من الخمس ويعطى جميعه من المقاتله واهل الخمس فيعيد فترحم الخمس من النوع
 الخامس قد اشتمل على صور ولم يفردها الاصحاب بل ذكرها مدمجة مع القسم الرابع
 فالجارية الماحوزة على هذه الصورة في هذا الخلاف واجتنبنا محل الودع انتهى
 قاعدة الذيل في الكلام الحقيقة وفي ذلك فروع من اذ وقف على اوله ورواه
 هو لا يدخل في ذلك ولد الولد في الصحيح لانه اسم الولد حقيقة فوالد الصاب وفيه
 نعم حملا على حقيقة والحجاز ومن لو حلف ان لا يبيع ولا يشتري او لا يضرب عبدا
 فوكل في ذلك لم يحث حملا للفظ على حقيقة وفي قولان كان ممن لا يورده
 بنفسه كالسلطان او كان المحلف عليه مما يتعارك كالحلف فعليه كالنفس كالسبأ ونحوه
 حيث حيث امر بفعله ومن لو وقف على حفاظ القرآن لم يدخل فيه من كان حافظا
 ونسب لونه لا يطلق عليه حافظ المحارز باعتبار ما كان نقله السفي عن البحر
 ومنها وقف على رتبة زيد وهذا صحيح لم يصح لانه محي لورثته لانه قال في البحر ايضا
 قال السفي ولو قيل يصح حملا على المحارز ورثته لومات لان محملا ومن لو طه
 ليع ليع ولا يشتري ولا يبيعا حره يجوز ذلك لم يحث الواجب بدون الفاسد
 ومن لو قال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك حتى لو قال اردت ان لا يمكن
 لم يسمع ومن لو حلف لا يدخل لزيد لم يحث الادب دخول ما ملكه ومن لو سكت
 باعارة او حابة لانه اضافة الى محارز الان يريه ممكن ولو حلف لا يدخل ممكن
 لم يحث بدخول داره التي هي ملكه ولا يمكن في الصحيح لانه ليس ممكن حقيقة